

المجلة الصناعية والتنمية

الهيئة العامة للصناعة
PUBLIC AUTHORITY FOR INDUSTRY

العدد 78 - يناير - 2013م

أداء متوازن لأسهم القطاع
الصناعي في البورصة خلال ٢٠١٢

صناعيون : تقليص الدورة المستندية
ودعم المبادرين ضرورة

بوشهري: الصناعة في ٢٠١٢
لم تحظ بالدعم الكافي

«الهيئة» أجرت عملية
إخلاء وهمي ناجحة

اقتصاديون:

قانون
الشركات
الجديد
«منصف»

«الهيئة»

ترعى

المؤتمر الصناعي
الثالث



- ◆ Scale Labels
- ◆ Barcode Labels
- ◆ Pricing Labels
- ◆ Promotion Labels
- ◆ Coin Wrapping Rolls
- ◆ Nemo Q-tickets
- ◆ Cash Register Rolls
- ◆ Pricing Guns
- ◆ Clear & Printed Tapes



صورة وتعليق



■ إنشاء مركز الخدمة المتكاملة خطوة فاعلة على طريق اختزال الدورة المستندية وتبسيط الإجراءات على المستثمرين

مجلة شهرية تهتم بقضايا
الصناعة والتنمية
تصدرها الهيئة العامة للصناعة
دولة الكويت

رئيس التحرير
م. براك عبد المحسن الصباح

مدير التحرير
شمالان حمود الجحيدلي

هيئة التحرير
د. سـند العجمي

م. زينب عبدالله حسين
م. مريم عباس الفرس
م. فايزة أحمد المذكور
دلال الرفـدي

سكرتير التحرير
علي عبد الله جاسم

دولة الكويت، ص.ب: ٤٦٩٠
الصفة - الرمز البريدي: ١٣٠٤٧
تلفون البدالة: ٢٥٣٠٢٢٢٢
فاكس: ٢٥٣٠٢٧٧٧
العلاقات العامة: ٢٥٣٠٢٠٣٠

www.pai.gov.kw
e-mail: industry@pai.gov.kw

المراسلات توجه باسم السيد
رئيس تحرير مجلة الصناعة والتنمية
ص.ب: ٤٦٩٠ - الصفة
الرمز البريدي: ١٣٠٤٧ الكويت
تلفون: ٢٥٣٠٢٨٨٨
فاكس: ٢٥٣٠٢٨٨٢

طبعت في مطابع
الهيئة العامة للصناعة

تصدر عن

الهيئة العامة للصناعة
وتوزع مجاناً

■ حصاد الهيئة

- لقاء مفتوح يجمع الصباح بالقيادات العليا في الهيئة العامة للصناعة (٧-٦)
- (التجارة والهيئة) تفتتحان ملتقى ومعرض الكويت الصناعي الاول (١١-١٠)
- الكويت شاركت في اجتماع الدورة الاربعين لليونيبدو (١٣-١٢)
- ٨٩ متديرا الحصاد التدريبي لشهري اكتوبر ونوفمبر (١٧-١٦)
- هيئة الصناعة تجري عملية إخلاء وهمي ناجحة (١٩-١٨)
- هيئة الصناعة تقيم محاضرة توعوية حول مرض السلياك (٢١-٢٠)

■ معارض صناعية

- الهيئة تشارك في معرض البناء السعودي ٢٠١٣ (٢٥-٢٤)

■ تحقيق صناعي

- اقتصاديون: قانون الشركات الجديد منصف (٣٠-٢٦)

■ لقاء العدد

- محسن بوشهري لـ «الصناعة والتنمية»: الصناعة في ٢٠١٢ لم تحظ بالدعم الكافي (٣٥-٣٢)

■ صنع في الكويت

- البغلي للاستفنج اول مصنع من نوعه في المنطقة (٣٩-٣٦)

■ استطلاع صناعي

- اداء متوازن لأسهم القطاع الصناعي في بورصة الكويت خلال ٢٠١٢ (٤٨-٤٢)

■ تحقيق صناعي

- صناعيون: تقليص الدورة المستندية ودعم المبادرين لتفعيل الدور الحكومي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة (٥٣-٥٠)

■ ملف التقييس

- الكويت استضافت الاجتماع الـ ١٦ للجنة الفنية الخليجية لقطاع مواصفات التشييد ومواد البناء (٥٥-٥٤)

■ تقارير

- اتفاقيات المعالجات التجارية بمنظمة التجارة العالمية آلية قوية لحماية الصناعة الوطنية (٥٨-٥٦)

■ أرقام وإحصاءات

- ارتفاع عدد المنشآت الصناعية المرخصة الى ١١٠٨ منشأة والحرف الصناعية تصل الى ٤٦٩١ حرفة (٦٣-٦٠)

■ أنشطة رياضية

- الهيئة ترعى الانشطة الرياضية وتكرم بطل الدورة الثامنة لسباعيات كرة القدم (٦٥-٦٤)

الآراء والمعلومات الواردة في المقالات والبحوث والدراسات المختلفة في هذه المجلة تعبر عن رأي كاتبها وليس بالضرورة عن رأي الهيئة ولا يسمح بالاقتباس منها وإعادة نشرها كلياً أو جزئياً إلا بعد الحصول على موافقة رئيس التحرير

إليك



أهلا وسهلا بكم أعزاءنا القراء.. أهلا وسهلا بكم مع اشراقة عام جديد، واصدار عدد جديد بحلة جديدة من مجلة كل الصناعيين.. الصناعة والتنمية.. أهلا وسهلا نقولها لكم وللعام الجديد الذي نتطلع اليه جميعا عاما للاستقرار والثام والتنمية والازدهار، عاما تدور فيه عجلة الانتاج والعمل لغد مشرق يجمع كل اطياف المجتمع الكويتي تحت مظلة اميرنا المفدى وولي عهده الامين.

حلة جديدة لا تخطئها عين المتصفح لهذا العدد سبقها عهد منا على التجديد والابتكار، والتطوير في الشكل والمضمون وها نحن على الوعد باقون.

عددنا الجديد كما عودناكم ينقل اليكم بشفافية وصدق نبض القطاع الصناعي حيث نتخير موضوعاتنا بدقة نطمئن منها انها تعكس آمال وطموحات ورغبات الصناعيين وهاهي صفحاتنا تتقل آراء المتخصصين حول الاقرار المتأخر لقانون الشركات في استطلاع جريء جمع الرأي والرأي الآخر لقانون طال انتظاره كثيرا، وحول اداء اسهم الشركات الصناعية في البورصة نقدم اليكم وجبة دسمة من التحليل والتقييم الموضوعي لاداء تلك الاسهم خلال العام المنصرم، وفي حوار خاص ل«الصناعة والتنمية» تحدث محسن بوشهري عما تلقاه القطاع الصناعي من دعم خلال ٢٠١٢.

وتتوالى ابواب وموضوعات العدد شاملة رصد دقيقا لأنشطة الهيئة واداراتها المختلفة داخليا وخارجيا، والامل يحدوننا ان نكون قد قدمنا لكم عددا مميزا على طريق خططنا الطموحة للتجديد والتطوير المستمر في شكل ومحتوى مجلة كل الصناعيين... الصناعة والتنمية.. فأهلا بكم وبمقترحاتكم.

ولا يفوتنا في هذا المقام ان نتوجه بالتهنئة والتبريكات الى وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للصناعة انس الصالح على الثقة الغالية التي حظي بها ليحمل مجددا حقيبة وزارة التجارة والصناعة في تلك المرحلة الدقيقة من مسيرة التنمية في وطننا الغالي الكويت.

أسرة التحرير

8



10



16



54



لقاء مفتوح بين الصبيح والقي



اقام مدير عام الهيئة العامة للصناعة المهندس/براك عبد المحسن الصبيح مأدبة غداء للسادة نواب المدير العام والمديرين وقد تخلل اللقاء المفتوح نقاشات ودية، وفي ختام اللقاء شكر المدير العام كل الحضور على تلبية الدعوة، متمنيا لهم التوفيق في عملهم ومواصلة النجاح واستمرار مثل هذه اللقاءات في المستقبل التي تعمل على تعميق روح الفريق الواحد في العمل من أجل نهضة الصناعة ورقى وطننا الغالي الكويت.



إادات العليا بالهيئة العامة للصناعة



افتتحه وزير الخارجية نيابة عن سمو رئيس مجلس الوزراء «الهيئة» ترعى المؤتمر الصناعي الثالث (التعليم في خدمة الصناعة)

بالإضافة إلى نخبة من المسؤولين والمهتمين بهذا الشأن من المصانع الوطنية والعربية من القطاع الخاص، كما حضر مجموعة من طلاب المدارس من كلا الجنسين، وقد تخلل المؤتمر كلمات لعدد من المسؤولين والمهتمين في الشأن الصناعي في الوطن العربي، ويعد المؤتمر من الفعاليات السنوية الهامة التي تهدف إلى تسليط الضوء على كيفية مساهمة القطاع الصناعي في توطيد العمالة الوطنية والتركيز على أهمية غرس الوعي والثقافة الصناعية لدى الأجيال القادمة.

تحت رعاية سمو الشيخ / جابر المبارك الجابر الصباح رئيس مجلس الوزراء افتتح الشيخ / صباح الخالد الصباح وزير الخارجية نائباً عن رئيس مجلس الوزراء، المؤتمر الصناعي الثالث تحت عنوان (التعليم في خدمة الصناعة)، وذلك في القاعة الماسية، بفندق شيراتون - الكويت، وقد شاركت الهيئة العامة للصناعة كأحد الرعاة لهذا المؤتمر بجناح خاص وقد حضر المدير العام للهيئة العامة للصناعة المهندس براك الصبيح، وشارك في المؤتمر عدد من الجهات الحكومية،



رعاية بلائينية



من أجل النهوض بمستقبل الصناعة بالكويت «التجارة» و«الهيئة» تفتتحان ملتقى



أعرب مدير مكتب الاستثمار الأجنبي في وزارة التجارة والصناعة الشيخ مشعل جابر الأحمد عن قناعته بأن مستقبل الكويت يجب أن يعتمد على تعزيز القطاع الصناعي وتطويره، بعد أن أثبتت الأزمة المالية أنه بالإمكان تغيير الواقع الاقتصادي في حال تم التركيز على الصناعات المميزة والحديثة.

وقال في كلمة له، نيابة عن وزير التجارة والصناعة أنس الصالح في افتتاح ملتقى ومعرض الكويت الصناعي الأول، والذي عقد يوم الاحد الموافق ١١ نوفمبر ٢٠١٢ في فندق جي دبليو ماريوت تحت شعار «مستقبل الصناعة في الكويت»، إن قطاع الصناعة يحظى باهتمام كبير لدى الدولة، ومتابعة من أعلى المستويات بعد أن أكدت جميع

الدراسات الاقتصادية والتنموية على أهمية إيلاء الصناعة الأهمية المطلوبة. وأشار الى بعض الصعوبات والتحديات التي تواجهها الصناعة الوطنية، وباتت في حاجة ماسة إلى المؤازرة، خصوصا بعد أن عصفت الأزمة المالية العالمية وأصاب شظاياها الاقتصاد الكويتي، بما في ذلك القطاعات الإنتاجية كالقطاع الصناعي. واعتبر ان التوجه نحو تعزيز القطاع الصناعي يمثل أمانا من خلال الاعتماد على عنصر الإنتاج، واستيعاب العمالة، وإيجاد فرص حقيقية ذات قيمة مضافة. وشدد على أهمية صدور العديد من التشريعات والقرارات الهادفة إلى تحفيز الجهات والمؤسسات الحكومية لإعطاء الأفضلية للمنتجات الوطنية في المشاريع والمشتريات الحكومية.



ومعرض الكويت الصناعي الأول..



الصناعة الكويتية لتصبح خيارا آمنا لاقتصاد متطور يواكب المتغيرات المتسارعة في ظل ما نشهده من تطبيق لآليات العولمة والمنافسة، وتطبيق معايير الجودة في شتى المجالات الفنية والصناعية.

وأبدى الصباح استعداده للتعاون التام مع كل الصناعيين من أجل تذليل العقبات التي تعترض طريق الصناعة والتي لها جذور وتاريخ طويل بالكويت قبل حقبة النفط.

وكشف النقاب عن تبني هيئة الصناعة مجموعة من الأهداف الاستراتيجية لرفع نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي، وتوفير فرص عمل للعمالة الوطنية، ودعم الأنشطة الصناعية المختلفة. وخلص إلى القول إن قطاع الصناعة يمثل الرديف الآمن، ويشكل ثقلا وتنوعا حقيقيين لتحويل الكويت إلى مركز مالي إقليمي، وجذب الاستثمارات للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

وأعلن الشيخ مشعل الجابر عن وجود ورشة عمل ورؤية استراتيجية لمستقبل أفضل للصناعة بقصد مواجهة التحديات التي تواجهها الصناعات الكويتية، لا سيما على صعيد التمويل، وتوفير القسائم الصناعية.

وألقي عقب ذلك مدير عام الهيئة العامة

للصناعة المهندس براك الصباح، كلمة أكد من خلالها على أهمية الصناعة كركن أساسي لأي اقتصاد متطور ورأسخ، مشيرا إلى أن الازمة المالية التي عصفت بالاقتصادات الضعيفة والشركات التي ليس لها مورد حقيقي وتشغيلي أو هوية صناعية، تجعلنا أكثر اهتماما من أي وقت مضى بالصناعة، خصوصا أن المرحلة المقبلة تتطلب منا الكثير من الجهد والعمل من تعبيد الطريق أمام



الكويت شاركت في اجتماع الدورة الأربعين لمجلس



تلقت الهيئة العامة للصناعة دعوة من الوفد الدائم لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة في فيينا من خلال وزارة الخارجية، للمشاركة في أعمال الدورة الأربعين لمجلس التنمية الصناعية IDB لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، وذلك خلال الفترة من ٢٠-٢٢/١١/٢٠١٢، حيث مثل الهيئة العامة للصناعة في الاجتماع السيدة / م. هناء الطيار مدير إدارة التخطيط الصناعي، كما مثل المندوبية الدائمة لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة في فيينا السيد / ماجد الياسين السكرتير الثالث في سفارة دولة الكويت وممثلا الدائم لدى المنظمات الدولية.

البند الأول: افتتاح الدورة الأربعين:

افتتح الدورة الأربعين رئيس الدورة التاسعة والثلاثين. السيد / شوهميون (جمهورية كوريا) ووفقا للمادة ٢٣ من النظام الداخلي، افتتح المجلس بالتزكية صاحب السعادة ب. غ. تسوداي (هنغاريا مجموعة د) رئيسا،

وصاحبة السعادة أ. ت. د. تفوينا فنديس (كوستاريكا مجموعة ج) وصاحب السعادة ت. أوساوا (اليابان مجموعة ب) وصاحب السعادة م. ج. الأمين (السودان - مجموعة الإفريقية أ) نوايا للرئيس والسيدة تانفكيكيون (تايلند - المجموعة أ) مقرر، وذلك حسب التناوب الجغرافي من النظام الداخلي (قوائم الدول حسب تقسيمة اليونيدو).

البند الثاني: إقرار جدول الأعمال:

البند الثالث: التقرير السنوي للمدير العام عن أنشطة المنظمة في عام ٢٠١١: عرض على المجلس تقرير المدير العام عن

أنشطة اليونيدو السنوي ٢٠١١ بما في ذلك تقرير أداء البرنامج حول خروج المنظمة من الصعوبات والمعوقات التي كانت عليها منذ سنة ٢٠٠٥ ووضع التصور الاستراتيجي طويل الأمل واعتمادها على أن تتفوق على نفسها من خلال:

١ - ضرورة بناء أقوى الشراكات الخارجية، بالإضافة إلى تكثيف التعاون مع الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

٢ - تعزيز الالتزام والاستجابة لموظفي اليونيدو.

٣ - تحفيز نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية، لخلق الفرص الاقتصادية والحد من الفقر وبناء القدرات التجارية للبلدان النامية.

٤ - تشجيع الوصول إلى إمدادات الطاقة الموثوقة والوصول إلى المعرفة وتبادل التكنولوجيا لتطوير الصناعات الصديقة للبيئة.

وتحسين تدفقات المعلومات والاتصال



التممية الصناعية IDB لمنظمة اليونيدو UNIDO

العمل في الأمم المتحدة وأداء المكاتب الميدانية لليونيدو ومساهمة اليونيدو في الأهداف الانمائية للألفية ومبادرات النهوض بالمؤسسات ومشاريع اليونيدو المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة، ونظرا لأهميتها الاستراتيجية وإمكانات التعلم منها، حيث بلغت نسبة مستوى قبول توصيات التقييم ٩٤٪ عام (٢٠١١)، ويؤكد مجددا دعمه مستوى قبول توصيات التقييم من أجل المساءلة والتعلم والمساهمة في التغيير والتحسين في المنظمة.

عن الصندوق الائتماني للأمن الغذائي والطاقة المتجددة وعن أرصدة الاعتمادات غير المنفقة لـ ٣٠١ من الدول الأعضاء والتي تبلغ قيمتها الاجمالية ١١٨, ٢٥٣, ١٤ يورو مما احاطه المجلس علما بالوثائق المقدمة.

د/ حشد الموارد المالية:

احيط المجلس علما بالمعلومات عن وضع اليونيدو المالي وتخويل المدير العام سلطة الموافقة على المشاريع المراد تمويلها في إطار صندوق التنمية الصناعية في عامي ٢٠١٢-٢٠١٣، وان يواصل التشاور مع الحكومات المعنية فيما يتعلق ببرمجة التبرعات إلى صندوق التنمية الصناعية وتشجيع الدول الأعضاء وسائر الجهات المانحة على مواصلة تقديم تبرعاتها وتوزيع مصادر اليونيدو.

البند الخامس: أنشطة

فريق التقييم:

عرض على المجلس تقرير فريق التقييم عن تجميع الاستنتاجات والدروس المستفادة من عمليات التقييم خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

وهي: مساهمة

اليونيدو في آليات وحدة

ونظام التقييم بتشكيل فرق عمل من مهنيين، مما رفع معدل تمويل اليونيدو من ١٥ مليونا منذ ٢٠٠٥ إلى ١٠٠ مليون حتى عام (٢٠١١). ونظر المجلس في مشروع مقرر مقدم من الرئيس IDB / 40. واعتمد المقرر على هذا النحو.

البند الرابع: تقرير لجنة البرنامج والميزانية:

أ - تقرير مراجع الحسابات الخارجية:

تم اعتماد تقرير حسابات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للسنة المالية (١ يناير إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١١) وتقرير أداء البرنامج الوارد في تقرير اليونيدو (٢٠١١).

ب - وضع اليونيدو المالي:

عرض على المجلس تقرير المدير العام عن وضع اليونيدو المالي وطلب مقدم من أوكرانيا لاستعادة حقوق التصويت بناء على خطة سداد وتقرير الأمانة عن التطورات المتعلقة بخدمات إدارة المباني وتقرير عن حالة الاشتراطات المقررة، وأرصدة الاعتمادات غير المنفقة واعتمد المجلس على المشروعين المقدمين من الرئيس حول حث الدول الأعضاء والدول السابقة العضوية التي لم تسدد بعد اشتراكاتها المقررة بما في ذلك صندوق رأس المال المتداول ومتأخرات السنوات السابقة على سدادها دون إبطاء وتواصل اليونيدو جهودها واتصالاتها من أجل تحصيل المتأخرات وتكثيف العمل على ضمان الدول الأعضاء الحالية دعمها للمنظمة وانجذاب دول أعضاء جديدة إليها.

ج - تقرير برامج اليونيدو خلال أرصدة الاعتمادات غير المنفقة:

عرضت على المجلس مذكرة المدير العام عن برنامج التغيير والتجديد في المنظمة وتقريره



التقرير السنوي ٢٠١١



الخدمة المدنية الدولية المتعلقة بتركيبة الأمانة والمعلومات ذات الصلة بالعاملين وعن التعديلات التي ادخلت على نظام الأساسي وللموظفين، وعلى النظام الإداري للموظفين من حيث التعيين وإنهاء الخدمة وعملية الانتقال الداخلي، حيث يدعم النظام الجديد لإدارة أداء الموظفين ويعزز إدارة الأداء القائم على النتائج والمواءمة بين أهداف المنظمة والأهداف الفردية واستخلاص المعلومات عن الأداء وتقييمه وعلى النهج الإلكتروني وإن نظام موارد

(سويسرا) وتضمن التقرير تحليل مواطن القوة ومواطن الضعف والفرص والمخاطر في أنشطة اليونيدو، ومما ينبغي اسناد هذا التحليل إلى دراسات وتقييمات من قبل كل من إدارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة) والوكالة النرويجية للتعاون الانمائي وبورتوكول مونتريال، وتم الإحاطة بالمجلس من حيث الولاية وأسلوب الإدارة والجانب البرنامجي والبرنامج التنظيمي بذلك.

البند التاسع: شؤون العاملين:

قرر المجلس قبول النظام الأساسي للجنة

البند السادس: أنشطة وحدة التفتيش المشتركة:

احاطة المجلس علما بالوثيقة المقدمة من تقارير ومذكرات وتنفيذ وتوصيات وتفاعل مع وحدة التفتيش المشتركة وبرنامج العمل (٢٠١٢) والاجراءات المطلوبة من المجلس اتخاذه بناء على المذكرة رقم ١٤ / ٤٠ IDB.

البند السابع: أنشطة اليونيدو في مجال البيئة والطاقة:

احاط المجلس علما في اسهام اليونيدو في التنمية الصناعية المستدامة من خلال استحداث وتعزيز مبادرات وبرامج تتعلق بأنماط مستدامة للإنتاج والاستهلاك في جميع عمليات الصناعة التحويلية على النطاق العالمي، كما اعلنت سنة ٢٠١٢ باعتبارها السنة الدولية للطاقة المستدامة للجميع والمضي في تطوير برنامج الصناعة الخضراء واتخاذ التدابير الضرورية لتعزيز التنمية الصناعية الأنظف والأقدر على المنافسة من حيث استخدام موارد الطاقة والمياه ومساعدة الدول النامية من أجل اعداد خططها التنفيذية الوطنية ضمن إطار اتفاقية ستوكهولم،

وان يواصل المدير العام وفقا للظروف والأولويات الوطنية للدول الأعضاء تشجيع الصناعة الخضراء في فترة ما بعد مؤتمر يورو + ٢٠ وفي عملية التفاوض بعد عام ٢٠١٥، وان يقدم إلى مجلس التنمية الصناعية في دورته الحادية والأربعين تقريراً بهذا الشأن.

البند الثامن: استعراض التقدم المحرز في مداولات الفريق العامل غير الرسمي:

عرض على المجلس تقرير فريق العامل غير الرسمي المعني بمستقبل اليونيدو، حيث شارك في رئاسته سعادة السيدة د. تغوبينا فيديس (كوستاريكا) والسيدة أ. غروف

منظمة اليونيدو يتبع النظام الموحد للأمم المتحدة.

البند العاشر: المسائل المتعلقة بالمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية وغيرها من المنظمات:

عرضت على المجلس مذكرتان من المدير العام عن طلبين مقدمين من منطمتين غير حكوميتين للحصول على مركز استشاري لدى اليونيدو وهم:

١ - اتخاذ الغاز الدولي.

٢ - التحالف العالمي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. واعتمد المقرر بهذا الشأن.

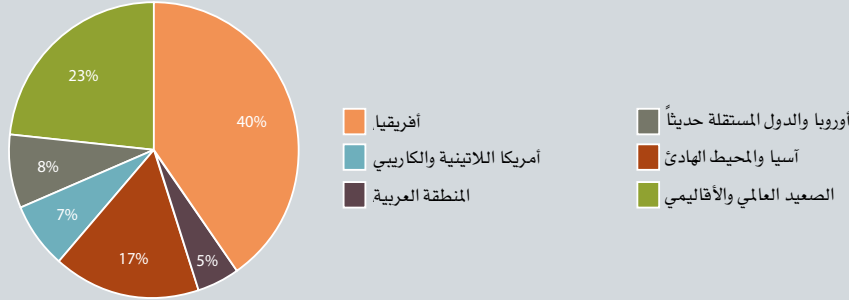
البند الحادي عشر: عملية الاختيار لمنصب المدير العام: استحداث منتدى للمرشحين:

عرضت على المجلس مذكرتان من الأمانة عن عملية الاختيار لمنصب المدير العام، وعن الإجراءات التشريعية لتعيين المدير العام ونظر المجلس في مشروعين مقرر من مقدمين من الرئيس بأن يقرر ان يدعو في ٢٠١٣/٥/٢١ إلى أن يعقد منتدى للمرشحين لمنصب المدير العام، ويقرر أيضاً أن تكون طرائق تنظيم المنتدى هي المبينة في الفقرة ١٤ من الوثيقة IDB.٤٠/٢١ واعتمد المقررين بهذا الشأن.

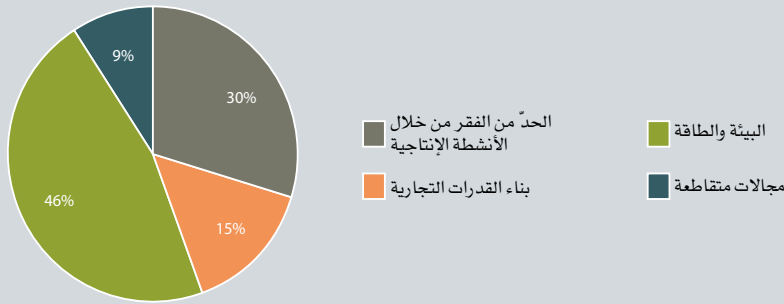
البند الثاني عشر: الابتكار الصناعي والقرارات الانتخابية:

عرض على المجلس مذكرة الأمانة عنوانها (الابتكار الصناعي والقدرات الانتاجية) واقترح مقدم من البرازيل حول الوثيقة المعنونة. «المستقبل الذي نصبو إليه» حصيلة مؤتمر (ريو + ٢٠) والمتعلقة بأنماط الاستهلاك والانتاج المستدامة وتعزيز الابتكار الصناعي وفي المساعدة على ادماج العلوم والتكنولوجيا في صميم نظم الانتاج الوطنية والصناعات التحويلية وبما فيها

الشكل ٣- لجنة الموافقة والرصد في عام ٢٠١١: المقترحات مصنفة حسب المناطق



الشكل ٤- لجنة الموافقة والرصد في عام ٢٠١١: المقترحات مصنفة حسب المجالات المواضيعية



النظام الداخلي للمؤتمر العام، وذلك في موعد شهر فبراير ٢٠١٣ ويطلب من المدير العام ان يقدم تقريراً عن التقدم المحرز بهذا الشأن إلى الدول الأعضاء إبان دورة المجلس الحادي والأربعين.

البند الرابع عشر: جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والأربعين وموعد انعقادها:

عرضت على المجلس مذكرة المدير العام عن جدول الأعمال المؤقت للدورة (٤١) واعتمد المقرر على عقدها بتاريخ ٢٤-٢٧/٦/٢٠١٣.

البند الخامس عشر: اعتماد التقرير:

نظر المجلس في مشروع التقرير أ.د / IDB.٤٠ واعتمد في مجمله وفي الساعة الثالثة عصراً من ٢٢/١١/٢٠١٢ اختتم المجلس دورته الأربعين.

المهارات الإدارية ولتعزيز القدرات الانتاجية دور أساسي في عملية القضاء على الفقر ومساعدة الدول النامية على سد الثغرات في عملية تنميتها وتعجيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وان يقدم للمجلس التنمية الصناعية القادم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر.

البند الثالث عشر: موعد دورة المؤتمر العام الخامسة عشرة ومكان انعقادها:

أحيط المجلس علماً بالعرض الكريم المقدم من حكومة بيرو باستضافة دورة المؤتمر العام الخامسة عشرة في ليما مركز ويستن للمؤتمرات في الفترة من ٢-٦/١٢/٢٠١٣ وان حكومة بيرو سوف تتحمل كل النفقات الإضافية المباشرة وغير المباشرة المشمولة باستضافة هذه الدورة، ويطلب من المدير العام التفاوض مع حكومة بيرو وإبرام صيغة مناسبة للاتفاق الخاص من المادة (٨) من

٨٩ متدرباً الحصار التدريبي



اعداد : بدور المطوع

في المنتجات الغذائية وسلامة الجودة من خلال أنظمة تتبع في عمليات التصنيع الغذائية.

٣- ندوة «مفاتيح النجاح والأداء الأفضل»:

يهدف البرنامج إلى ممارسة الطرق والأساليب يستخدمها أصحاب أفضل أداء في كل مجال للوصول إلى إنتاجية أفضل وانجاز أمور أكثر.

٤ - العلاقات العامة وخدمة العملاء والتواصل مع الآخرين:

يهدف البرنامج إلى تزويد المشاركين بالمفاهيم العلمية المتعلقة بالطبيعة البشرية والسلوك الإنساني وتنمية مهاراتهم الإدارية والسلوكية في مجالات التعامل مع العملاء.

٥ - اقتصاديات التنمية والنمو:

يهدف البرنامج إلى التعريف بقضايا التنمية والنمو الاقتصادي وكيفية تحليل الاختلافات الاقتصادية التجمعية.

٦ - استراتيجيات التسوق في ظل المنافسة وبناء فرق العمل:

يهدف البرنامج إلى تنمية وصقل مهارات المشاركين في مجال

حرصاً من الهيئة العامة للصناعة على تقديم الجديد والمتطور من البرامج التدريبية والتي تهدف إلى تطوير وتنمية الكوادر العاملة في الهيئة وتحقيق الأداء المتميز للموظف وأعلى درجات الجودة في العمل، وانطلاقاً من هذا المبدأ استكملت الهيئة تنفيذ الخطة التدريبية السنوية ٢٠١٣/٢٠١٢ والتي تعتمد أساساً على الاحتياجات التدريبية لإدارات الهيئة، حيث تم تدريب عدد (٨٩) متدرباً خلال شهري أكتوبر ونوفمبر موزعين على الدورات التالية:

الدورة المحلية:

١ - الرقابة الشاملة على المشتريات والمخازن إدارياً وفنياً:

يهدف البرنامج إلى اكساب المهارات والأساليب اللازمة لإدارة عملية الشراء بشكل كفء وفعال.

٢ - المنتجات الغذائية من المنشأ إلى المستهلك:

يهدف البرنامج إلى التعرف على المفاهيم والأساسيات المتبعة

لشهرَي أكتوبر ونوفمبر ٢٠١٢



الدورة التعاقدية:

١ - تهيئة المعينين الجدد:

يهدف البرنامج إلى تهيئة المعينين الجدد في القطاع الحكومي نفسياً وسلوكياً ومعاونتهم على الانتاج لتقبل الوضع الوظيفي وتعريفهم بطبيعة عمل المنظمة والخدمات التي تقدمها.

٢ - دورة متخصصة بالسلامة للمبنى الرئيسي بالهيئة والمواقع التابعة لها:

يهدف البرنامج إلى الارتقاء بمهارات المتدربين في مجال السلامة على الدرجات المهنية العالية وتدريب المشاركين على تطوير برامج وإجراءات ونظم السلامة والخطط الطارئة.

٣ - التميز والابتكار في ممارسة أنشطة العلاقات العامة والإعلام المعاصرة:

يهدف البرنامج إلى التعريف على قواعد العمل بين أعضاء الفرق وتكوين فريق العمل الناجح وأثره في العلاقات العامة والإعلام.

استخدام الأساليب العلمية الفعالة لمواجهة المنافسة بالسوق في ظل الظواهر الاقتصادية العالمية.

٧ - مؤتمر «التعليم في خدمة الصناعة»:

يهدف البرنامج إلى تعزيز فرص النمو الاقتصادي من خلال التركيز على دور القطاع الصناعي في توطيد العمالة الوطنية.

٨ - المهارات الإدارية والقيادية للمهندسين والفنيين:

يهدف البرنامج إلى تعريف المشاركين بدور المهندسين والفنيين في العملية الإدارية مع التركيز على أهمية التوازن المطلوب بين المهارات لتمكين المشاركين من الاطلاع بمهام وظائفهم بكفاءة.

٩ - الشخصية الإدارية الفعالة الايزوتيك ودبلوم التخطيط الاستراتيجي:

يهدف البرنامج إلى اكساب المشاركين اللياقة الإدارية من خلال التعرف على نماذج الجدارات الإدارية وكيفية تطبيقها للاستفادة منها.

«الهيئة» تجري عملية



نفذت ادارة السلامة الصناعية والرقابة البيئية بالهيئة العامة للصناعة عملية اخلاء وهمي للمبنى الرئيسي للهيئة والمباني التابعة لها طبقا لمواصفة الجودة للسلامة والصحة المهنية BSOHSAS18001 حيث تخلل عملية الاخلاء تمثيل لإصابات وهمية مختلفة وشارك جميع موظفي الهيئة بها، وتكللت العملية بالنجاح. وقد اشاد مدير عام الهيئة العامة للصناعة المهندس/ براك الصبيح عقب التدريبات بسهولة إجراء العملية بأسرها، مشيرا الى ان المبنى مجهز بشكل كامل، حيث يساعد على احتواء اي حالة طوارئ بشكل سريع وتتوافر فيه جميع الشروط الوقائية لحالات الحريق.



إخلاء وهمي ناجحة



«الهيئة العامة للصناعة» تجري فحوصات طبية لموظفيها



قامت الهيئة العامة للصناعة في إطار حرصها على تقديم كل سبل الرعاية الصحية لموظفيها، بالتنسيق من خلال ادارة العلاقات العامة والاعلام مع مختبر جلوبال للتحاليل الطبية بتحديد اسبوع لعمل فحوصات طبية بأسعار مخفضة لموظفي الصناعة في مبنى الهيئة الرئيسي، هذا وتواصل الهيئة تعاونها مع الجهات والمؤسسات التي تعمل على خدمة موظفيها وتوعيتهم بأهمية المحافظة على صحتهم واجراء الفحوصات الدورية اللازمة.



رعاية .. ثقة .. تطور



هيئة حكومية مستقلة
INDEPENDENT GOVT. AUTHORITY

مشروع احتساب زكاة الشركات



لدى بيت الزكاة فريق محاسبي متخصص لاحتساب
زكاة الشركات والأسهم

«الهيئة» تُقيم محاضرة توعوية حول مرض السلياك



أقامت الهيئة العامة للصناعة في المبنى الرئيسي بالهيئة محاضرة توعوية عن مرض السلياك وقد القتها رئيسة فريق التوعية عن السلياك المستشارة / سعاد الفريح والتي قامت من خلالها بالتعريف بالمرض وأعراضه وطرق التعايش معه والامراض المرتبطة به، وقد تم خلال المحاضرة مناقشة دور الهيئة العامة للصناعة في التعاون من أجل إلزام مصانع الأغذية والأدوية بإدراج المكونات المسببة للحساسية المختلفة على منتجاتها، وذلك لرفعة مستوى المنتج الوطني الكويتي والحصول على شهادات المقاييس العالمية.



محترفون في الرافعات الشوكية وأنظمة النقل والحلول اللوجستية



طبليات معدنية ذات قوائم



سيور نقل



رافعة شوكية
محورية ثلاثية الاتجاه
للممرات الضيقة



رافعة شوكية
نصف كهربائية



رافعة شوكية كهربائية

رافعة شوكية
كهربائية



مصعد للصيانة



جولف كار 4/6/9 راكب

رافعة يدوية حمولة
طن 2.5/3.5

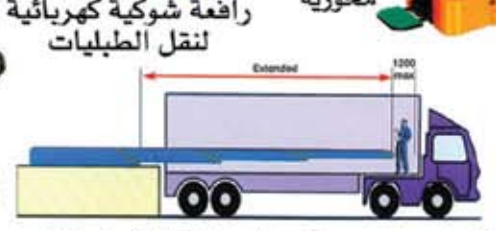
رافعة يدوية حمولة
طن 2.00 بميزان إلكتروني



رافعة شوكية كهربائية
لنقل الطبليات



رافعة شوكية
محورية



سيور تحميل و تنزيل للحاويات



رافعة شوكية محورية



طبليات بلاستيكية



رافعة شوكية للرولات الورقية

متخصصون في كافة أجهزة التعبئة والتغليف • مع التميز بخدمة ما بعد البيع



جهاز كبس و تفرغ العبوات من الهواء



جهاز تغليف حراري أوتوماتيكي



موازين الكترونية
مع طابعات للملصق



تغليف حراري يدوي



جهاز تعبئة أوتوماتيكي



جهاز تغليف البسكويت و المعجنات



طابعة صناعية سريعة



جهاز تغليف حراري
نصف أوتوماتيكي



جهاز تفرغ الأكياس من الهواء



تغليف طبليات



جهاز إغلاق الأكياس

خبراء في حلول أنظمة المخازن الذكية

للأحمال الخفيفة و المتوسطة و الذكية



أدوار الميزانين



أرفف ميزانين (دورين)



أرفف ملفات منزلقة



أرفف ذات أزرق حمل للمواسير



أرفف أحمال ثقيلة نظام الوارد أخيراً الصادر أولاً أو بالعكس



أرفف أحمال متوسطة



أرفف أحمال ثقيلة نظام الممرات



أرفف أحمال خفيفة لقطع الغيار



شركة المجموعة المتحدة للأنظمة الصناعية المتكاملة
UNITED GROUP CO. Integrated Industrial Systems

هاتف : 247 92 111 - فاكس : 247 64 855 هاتف المبيعات : 909 98 805 - 997 01 124

الري الصناعية خلف معرض صفاء الغانم مقابل كراج دايهاتسو

E-mail : info@ugc.com.kw - www.ugc.com.kw

«الهيئة» تشارك في معرض البناء



المقبل، ويعتبر المعرض من المعارض الدولية المتميزة بمواد ومعدات وتقنيات البناء وقد قامت بتنظيمه شركة معارض الرياض المحدودة.

وقد جاء قرار المشاركة في هذا المعرض ليساهم في زيادة فرصة دخول الصناعة الكويتية إلى السوق السعودي وكذلك إلى الأسواق المجاورة كدول الخليج العربي وفلسطين والعراق و مصر.. إلخ: وتهدف هذه المشاركة بجناح للصناعات الكويتية في المعرض إلى استكمال الأنشطة التي بدأها مركز تنمية الصادرات الصناعية

حرصاً على دخول الصناعة الكويتية لأسواق دول الخليج العربي وغيرها شاركت الهيئة العامة للصناعة بمعرض البناء السعودي ٢٠١٢ في الرياض - المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ١١ - ١٤ نوفمبر ٢٠١٢، حيث قامت الهيئة بتنظيم جناح دولة الكويت في المعرض.

وأقيم المعرض تحت رعاية معالي وزير الشؤون البلدية والقروية الأمير منصور بن متعب بن عبدالعزيز آل سعود، وافتتح بحضور أمين عام منطقة الرياض السيد / عبدالرحمن عبدالله

السعودي ٢٠١٣ - الرياض



- ١ - مصنع آلاء الجزيرة للمصاعد
- ٢ - شركة شواطئ الخليج (أكواسان) للأدوات الصحية
- ٣ - شركة ألوسول لانتاج شرائح الشتر
- ٥ - شركة مجموعة الحساوي
- ٦ - مصنع الأنابيب البلاستيكية ولوازمها (العدساني)
- ٧ - شركة صناعات البحر
- ٨ - شركة صناعات التبريد (كولكس)

في الهيئة من خلال دعم وتشجيع الصناعات الوطنية لزيادة حجم صادراتها في الأسواق الخارجية والعمل على التعريف بالمنتج الوطني في السوق العالمية، وخاصة في دول الخليج والتي تعد فرصة جيدة لتسويق المنتجات الوطنية فيها.

وقد أشرف على الجناح كل من السيد / حماد فهد الزعبي - رئيس قسم الفرص التصديرية، والسيد / حمد مبارك العتيبي - من موظفي قسم المعارض والأنشطة الترويجية.

هذا وقد شاركت المصانع التالية في جناح دولة الكويت:

صدر مؤخراً عبر مرسوم ضرورة ليعلن بداية عصر جديد للاقتصاد الكويتي

اقتصاديون: قانون الشركات الجديد «منصف»

خاص - «الصناعة والتنمية»:

السياسية المتعلقة بمستقبل الاقتصاد في البلاد واجه قانون الشركات الجديد آراء شتى بين المؤيدين والمعارضين إبان ظهوره، ففي الوقت الذي رأى عدد من الاقتصاديين والصناعيين أهمية هذه الإضافة القانونية للكينونة الاقتصادية لتحريك عجلة الاقتصاد ودفع عجلة التنمية عارض آخرون رؤية القانون لعدد من النقاط، أملين ان تناقش هذه النقاط عقب انعقاد مجلس الأمة الجديد.

ويذكر أن قانون الشركات الجديد جاء في ٣٣٧ مادة راعت معظمها التغيرات الكبيرة التي طرأت على أنظمة إدارة الشركات التجارية بكل أنواعها ويأتي القانون عقب مرور أكثر من ٦٠ سنة على العمل بقانون الشركات القديم رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠.

«الصناعة والتنمية» استطلعت آراء مجموعة من الاقتصاديين والصناعيين للتعرف على رؤيتهم بخصوص القانون الجديد ومدى تأثيره على مستقبل الصناعة الكويتية على وجه الخصوص والاقتصاد الكويتي بشكل عام في الفترة المقبلة فكانت تلك المحصلة:

بعد ١٨ عاماً من الجدل المستمر بين الحكومات المتعددة ومجالس الأمة على قانون الشركات الجديد.. خرج أخيراً قانون الشركات عبر مرسوم ضرورة ليعلن بداية عصر جديد للاقتصاد الكويتي وابتسامة أمل في مرحلة تنمية ومرونة مقبلة للشركات الصناعية والتجارية الكويتية بمختلف انشطتها.

.. وكغيره من الأحداث





المطوع : منافع القانون الجديد ستظهر على القطاع الصناعي المتلف للتطوير القانوني

الشركات الخاضعة لرقابتها بما يكفل إدارة الشركة على نحو سليم لتحقيق أفضل عوائد ممكنة للمساهمين وبما يراعي حقوق الأقلية والرقابة والشفافية وعدم تعارض المصالح، الامر الذي اعتبره المطوع خطوة ايجابية نحو استكمال الهيكل الاداري النظيف بعيدا عن تكتلات وتحكمات رأس المال.

وقال رغم ان القانون الجديد منح صلاحيات أوسع لأعضاء مجالس إدارات الشركات الا أن ما حدث أمر مقبول وذا فائدة إذا كانت الشركات ملتزمة بمعايير الحوكمة وفصل الإدارة عن الملكية معتبرا تلك الصلاحيات بمنزلة اداة لمجلس الادارة من اجل التحرك بشكل اكثر مرونة وهو ما يتناسب مثلا مع القطاع الصناعي الذي تقتله البيروقراطية في كل مرحلة من مراحل الانتاج بدءاً من استيراد المواد وانتهاء بتسويق المنتج ومنافسة منتجات اقل سعرا وأكثر تطورا واسرع وصولا للمستهلك.

وأضاف مذكرا بالمادة ٢١٥ لمجلس الادارة مزاولة جميع الاعمال التي تقتضيها

مع الجهات الرقابية ذات العلاقة وبعض المستشارين من القطاع الخاص، لوضع اللمسات الأخيرة ودراسة الملاحظات التي تضعها تلك الجهات على القانون والتي أخذناها بعين الاعتبار وناقشناها مرة أخرى وصولاً إلى إقرار القانون».

ولفت إلى أن تلك الجهات عبرت عن سعادتها بوضع القانون، ومؤكدا على أن القانون القديم لم يعد قادرا على مواكبة تطورات العصر وما حدث به من قفزات متسارعة في مجال الشركات التجارية لذلك نأمل أن يكون القانون الجديد هو الرائد لتحويل الكويت لمركز مالي وتجاري اقليمي تنفيذا للربة السامية لحضرة صاحب السمو امير البلاد.

تغييرات قانونية

بدوره قال عضو غرفة تجارة وصناعة الكويت وأحد رجال الاعمال العاملين في مجال صناعة الحديد طارق المطوع ان اي تعديلات وتغييرات قانونية تخص الاقتصاد تسعى دائما لتطوير العمل وتفعيل القطاعات المختلفة بشكل يساعد على نمو الانتاج والانتاجية، وهو ما يعتبره دعما ماديا ومعنويا للشركات بشكل عام، متوقعا ان تعود منافع قانون الشركات الجديد على القطاع الصناعي بشركاته المتلفة لتطوير قانوني منذ سنوات.

وأكد المطوع على ان الشركات الصناعية انتظرت منذ امد طويل تعديلات قانونية اصلاحية تتلافى الاخطاء والعقبات التي طالما واجهتها ، متوقعا ان يكون للقانون الجديد تأثيره الايجابي على تحسين الدورات المستندية البيروقراطية التي تواجه اي مشروع صناعي في مراحل التأسيس والتشغيل.

وأشار المطوع الى اهم النقاط التي استحسنها في القانون الجديد، وهي دعم الحوكمة في الشركات، والتي تجلت في المادة ٢١٧ حيث نص القانون الجديد على أن تضع الجهات الرقابية المعنية قواعد حوكمة



الصالح: قانون الشركات الجديد هو المظلة التشريعية لحل القوانين الاقتصادية الأخرى

في البداية يقول وزير التجارة والصناعة انس الصالح أن قانون الشركات الجديد هو المظلة التشريعية لكل القوانين الاقتصادية الأخرى وليس من الممكن الحديث عن مركز مالي ولدينا قانون تم إقراره منذ الستينيات ويتحدث بعملة الروبية وبات أمراً ضرورياً وحتماً النهوض بمستوى القوانين الاقتصادية والبيئة التشريعية الاقتصادية بشكل عام، والتي ستمثل أولوية الحكومة في استراتيجيتها خلال الفترة المقبلة ويواكب القوانين الحديثة المتطورة وقانون الاسترشاد التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي والمساعدة على تطوير البيئة.

واوضح أن قانون الشركات الجديد جاء للوزارة بالأصل من مجلس الأمة، ولم نعمل عليه من الصفر؛ إذ كان موضوع بحث في المجلس لفترات طويلة، واستلمنا القانون بناء على دعوتنا لمناقشته في مجلس الأمة إلا أن إبطال مجلس الأمة عطل إقراره لكننا في الوزارة استمررنا في دراسته وتعديله من شهر ابريل الماضي»

وأضاف: «منذ نحو شهر بدأنا بالاجتماع



ادارة الشركة وفقا لأغراضها ولا يجد من هذه السلطة الا ما نص عليه القانون او عقد الشركة او قرارات الجمعية العامة. ولفت إلى أن أهم مميزات القانون الجديد هو تأسيس الشركات المساهمة العامة بقرار وزاري وليس بمرسوم ما يساعد على تسريع عملية إنشاء هذا النوع من الشركات بفترة زمنية وجيزة، وتفاديا للإجراءات الطويلة التي يستغرقها إصدار مرسوم لهذا الغرض. وأشار إلى أن الميزة الأخرى التي يتمتع بها قانون الشركات الجديد هو إمكانية استحداث بند للاكتتاب الإلكتروني في الأسهم والسندات والصكوك مبينا أن القانون القديم لم يعرف الاكتتاب إلا بالطرق التقليدية، اما القانون الجديد فقد استطاع أن يتجاوز هذه العقبة ويواكب التطور في مجال إنجاز المعاملات الإلكترونية.

الشركات الصناعية

من جهته قال مدير عام الشركة الكويتية العالمية للصناعات المتطورة جمال النعمة ان قانون الشركات الجديد سيكون له اثر كبير في تغيير مسار الشركات الصناعية معتقدا ان التعديلات التي تمت على قانون الشركات تصب في النهاية في مصلحة مرونة التعامل التجاري والصناعي مما يمهّد لمرحلة تنمية مقبلة. وأضاف « يأخذ عليه الزام الشركات القائمة بتوفيق أوضاعها خلال ٦ أشهر من سريان



النعمة: القانون تطور مرغوب ومهلة الـ ٦ أشهر غير خافية لتعديل الأوضاع

القانون، وذلك بغض النظر عن أنواعها المختلفة و مع صدور المرسوم بالقانون ونشره في الجريدة الرسمية أصبح القانون نافذاً من تاريخه، وإذا كانت مهلة الـ ٦ أشهر بدأت منذ نشر مرسوم القانون في الجريدة الرسمية فإن العد التنازلي كي توفّق الشركات أوضاعها مع متطلبات القانون الجديد بدأ بالفعل وذلك قبل أن تصدر اللائحة التنفيذية للقانون التي يفترض أن توضح وتفصل الكثير من النقاط الواردة في مواده والتي من المتوقع أن تصدر بعد ٣ أشهر من الآن بعد تشكيل لجنة

لصياغتها وهو ما يعد عيباً في القانون.

وتمنى النعمة ان تحظى الشركات بمهلة جديدة لتوفيق أوضاعها كما حدث من قبل في مرحلة توفيق أوضاع شركات في قانون هيئة أسواق المال من قبل، موضحاً أنه كان من المفترض أن تبدأ مهلة توفيق الأوضاع (الـ ٦ اشهر) من تاريخ صدور اللائحة التنفيذية لا من تاريخ صدور القانون نفسه. (ووصف النعمة القانون بأنه متطور، وفيه تسهيل للإجراءات ويؤسس لمبادئ الحوكمة، ويشتمل على عقوبات ورقابة مشددين ويتسق تماما مع قانون الشركات لدول مجلس التعاون الخليجي، ويتماشى مع القوانين الحديثة المماثلة في دول مجلس التعاون والمنطقة.

الاستثمارات الأجنبية

من جهته اعرب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لشركة السكب عادل رشيد البدر عن أمله أن يساعد القانون الجديد على جلب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع المستثمر الخارجي في دخول الكويت بعد أن يتأكد أن القوانين التجارية تساعد على إيجاد بيئة عمل أفضل، مبينا أن هذا ما يطمح إليه كل مستثمر كويتي من اجل تعمير الكويت ورفع مستويات انتاجها ومتوقعا ان تستفيد الصناعة الكويتية وتكون في مقدمة المنتعشين بفضل هذا القانون الجديد الذي يتخذ من خفض الاجراءات وتسهيل المعاملات منهجا، متجنباً ثغرات القانون القديم وليصبح قاعدة اساسية

حجم التعاملات المالية والاستثمارية وبالطبع الصناعية في البلاد.

وأوضح ان القانون الجديد بشكل عام أفضل بكثير من القديم لأسباب عدة أبرزها مواكبة الواقع الاقتصادي العالمي المتطور وزيادة الدور الرقابي على الشركات ما يساهم في إقامة كيانات اقتصادية أكثر قوة في الوضع المالي، مشيراً إلى ان القانون سيحد من تلاعبات البعض وخروجهم عن القانون، مضيفاً ان القانون القديم كانت تشوبه العديد من المعوقات التي كانت تحتاج إلى سرعة إصلاحها، لتتواءم مع طرح أدوات وآليات جديدة على عمل الشركات.

واختتم البدر حديثه قائلاً : ان القانون الجديد سيساهم في تحريك العجلة الاقتصادية، وسيعمل على تنمية الشركات وفتح المجال أمامها لتطوير استثماراتها، بما يتناسب مع القانون فضلاً عن الرقابة التي من شأنها ان توضح للمستثمرين صحة البيانات المالية للشركات ومدى قدرتها على الاستمرار في أعمالها.

نقطة نوعية

من ناحيته قال المستشار الاقتصادي بشركة بيت الأوراق المالية محمد الثامر إن قانون الشركات الجديد يعد نقلة نوعية يحتاجها الاقتصاد الكويتي بشدة في الوقت



البدر: نأمل أن يساهم القانون الجديد في جلب الاستثمارات الأجنبية

على نسبة الشريك المحلي في حالات الشراكة مع شريك اجنبي، وهو الأمر الذي سيطئ دخول الشركات الاجنبية في الكويت نوعاً ما، متمنيا ان تنتظر هذه الفرضية في مجلس الامة لإعطاء المستثمرين الاجانب مرونة أكثر لدخول الاقتصاد الكويتي، الامر الذي سينعكس جذرياً على

لجميع متطلبات تأسيس الشركات.

واعتبر البدر القانون الجديد خطوة اساسية لتحقيق رؤية سمو أمير البلاد - حفظه الله ورعاه - لتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري، متوقفاً ان يزيد من وتيرة تأسيس المشاريع الصناعية المتوسطة والصغيرة وتأسيس الشركات المساهمة من بعد ما جعل القانون الموافقة عليها بقرار وزاري بدلاً مما كان بمرسوم حيث يقلص القانون الجديد من الإجراءات الطويلة في تخليص المعاملات لتأسيس الشركات وغيرها من المعاملات التي كانت تقف في الماضي في مواجهة الصناعيين وتحول بينهم وبين النجاح المبكر للمشاريع.

وأشار البدر أيضاً الى ان القانون الجديد فرض الحوكمة على الشركات ومجالس إداراتها فعزل مجلس إدارة الشركة عن الإدارة التنفيذية بحيث الرئيس التنفيذي لا يكون عضواً في مجلس الإدارة. كما سهل طريقة اجتماع مجالس الإدارات، فجعل بالإمكان ان يتواصل مجلس الإدارة عبر وسائل الاتصال الحديثة، وهي نقلة نوعية تواكب العصر الذي نعيش فيه.

وأضاف أما المآخذ الوحيد الذي يخشى البدر أن ينعكس على حجم الاستثمارات الأجنبية في الكويت فهو ان القانون الجديد للشركات ابقى

«غرفة التجارة»: أول الغيث في استكمال البنية التشريعية التنموية

أكد رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت علي الفانم ان مجلس ادارة الغرفة تدارس ابرز سمات ومواد قانون الشركات الجديد وابدى ارتياحه وتفاؤله لصدور هذا القانون بعد ان بقي اسير اللجان والتأجيل اكثر من ربع قرن وتوجه مجلس ادارة الغرفة بالثناء والتقدير لكل من ساهم بهذا الانجاز من اصحاب القرار ومن ممثلي الجهات الرقابية ومن اهل الخبرة والاختصاص، كما اعرّب المجلس عن اعتزازه بدور الغرفة وجهدها المتواصل في هذا الاتجاه وعن امله في ان يكون قانون الشركات الجديد اول الغيث في استكمال البنية التشريعية والبنية التنموية على المجالين التجاري والصناعي.

وتوجه مجلس ادارة الغرفة بالشكر والتقدير لكل من افتقد رأي الغرفة في الحوار السياسي المتوتر الذي شهدته البلاد اخيرا حول قانون الانتخابات واكّد المجلس ان موقف الغرفة هذا انما جاء استمرارا وتكريسا لالتزام الغرفة باختصاصها الاقتصادي ونشاطها التنموي، وبما نص عليه قانونها حين حظر عليها الاشتغال بالمسائل السياسية.

وتمنى ان ينجح مجلس الامة الجديد في التأسيس لتعاون مسؤول ومتوازن بين السلطتين يهدف الى بناء كويت الوحدة الوطنية وتعزيز دولة القانون والتنمية وتكريس قواعد الشفافية ومحاربة الفساد.

ودعا مجلس ادارة الغرفة الحكومة الجديدة الى ان تبدأ العمل فوراً على تنفيذ برنامج الإصلاح في ضوء الدراسات المحلية والدولية الكثيرة والمتمائلة النتائج والتوصيات ومن أحدثها تقرير اللجنة الاستشارية لبحث التطورات الاقتصادية بشأن مسيرة الإصلاح المالي والاقتصادي التي شكلها وبارك تقريرها وتوصياتها سمو الامير، وكذا المذكرة التي اصدرتها الغرفة في اكتوبر ٢٠١٢ والتي اوضحت من خلالها خطورة الأزمة المرهقة التي تعانيها القطاعات الاقتصادية غير النفطية والمنطلقات السليمة لمعالجتها.



الثامر:

القانون نقلة نوعية يحتاجها الاقتصاد الكويتي بشدة في الوقت الحالي

الادراج كقوانين الوكالات التجارية وقانون الإعسار وهيئة تشجيع الاستثمار وغيرها من القوانين التي سيكون لها أثر كبير على الاقتصاد الكويتي بشكل عام وعلى الصناعة المحلية بشكل خاص ومباشر.

وأكد الثامر أن صدور قانون الشركات الجديد يعد في مجمله أمراً إيجابياً ورغم أن هناك بعض الملاحظات المأخوذة عليه إلا أنه أفضل بكثير من القانون القديم؛ لأنه يعمل على زيادة الرقابة على الشركات وتطبيق مبادئ الحوكمة والشفافية، ويدعم منع التلاعب بأموال المساهمين ويتبع المعايير الدولية والقوانين التجارية والصناعية العالمية، فضلاً عن أنه سيساهم في تحسين البيئة الاستثمارية وتحفيز الاستثمار في البلد على المستويين التجاري والصناعي وإعطاء فرص أكثر للقطاع الخاص للمشاركة في المشاريع الصناعية التي تدعم الناتج الإجمالي المحلي للبلاد، مضيفاً أنه كان من المفترض اقرار هذا القانون منذ سنوات لمواكبة التطور العالمي وتشجيع المنافسة وفتح مجال الاستثمار أمام الشركات الأجنبية.

الحالي، ويمثل قفزة مهمة في قضية تحسين بيئة الأعمال الصناعية والتمهية لوضع مناخ استثماري صناعي متطور، ولا يختلف اثنان على ان تعديل قانون الشركات كان ضرورة ملحة ومستحق بسبب وجود ثغرات عديدة في القانون القديم وعدم مواكبته للاقتصاد العالمي فضلاً عن مرور سنوات طويلة على هذا القانون دون تعديله وفقاً لمتطلبات الشركات.

وأضاف الثامر « ان المشرع اخذ بعين الاعتبار المشاكل والعقبات التي عانتها وواجهتها الشركات الصناعية طوال تلك السنوات ووضع الحلول المناسبة، ومنها على سبيل المثال مشاكل التمويل إضافة إلى إحكام الرقابة على الشركات والحد من تلاعب بعضها بأموال صغار المساهمين وغيرها من المتاعب المتعلقة بالاجراءات المتعددة والتعجيزية.

وأوضح ان القانون الجديد قد يكون جيداً نظرياً إلا ان المشاكل والثغرات لن تظهر إلا عند تطبيقه على ارض الواقع، لافتاً إلى ان العديد من القوانين تحمل في مجملها معاني الرقابة والإحكام، لكن عند التطبيق تظهر الثغرات التي من خلالها يتم التلاعب، مؤكداً على أهمية مرحلة المتابعة التي تأتي عقب تطبيق القانون والتي يتم خلالها متابعة مدى صحته وقوته، ومن ثم تتم معالجة وسد أي خلل يظهر لاحقاً، وبعد ذلك تأتي الخطوة الأخيرة وهي مرحلة الاعتماد، مضيفاً انه بتلك الطريقة يتم تفادي أي مشاكل يمكن ان تحدث عند تطبيق القوانين على ارض الواقع لفترات طويلة.

وتابع قائلاً ان المطلوب حالياً هو تنمية الأوضاع الاقتصادية وذلك عبر تهيئة الأجواء وبيئة العمل الاستثمارية والاقتصادية المناسبة معتبراً إقرار قانون الشركات الجديد الخطوة الأولى في هذه المرحلة.

وأوضح أن الحكومة مطالبة بإجراء العديد من الخطوات الاقتصادية الأخرى مثل التي حددتها أغلبية التقارير الاقتصادية الصادرة من جهات استشارية محلية عالمية، فهناك مطالبات بتحرير العديد من القوانين حبيسة



قطاع صبغ البودر و ألوان الخشبية
Powder Coating & Woodall Division



قطاع انتاج فتحات التكييف المركزي وفلاتر الهواء - (الجريلات و الدفيوزر)

Central A/C Ducts (Grills & Diffusers) - Air Filters Division

Tel: 24839911 Fax: 24815498

E-Mail: Grills.dasco@marafiegroun.com

وكيل معتمد Authorized Dealer



خدمة الصيانة
24 ساعة
Maintenance Available
24 Hours

Tel: 66777889



قطاع مقاولات التكييف المركزي (أعمال التهوية والصيانة)

Central A/C Production, Installation, Contracting (Ventilation & Maintenance)

Tel: 24823000 - 24615701 Fax: 24823111

E-Mail: HVAC.dasco@marafiegroun.com

قطاع المبيعات التجاري و التهوية و اكسسوارات الألمنيوم

Commercial Sales, Ventilation & Aluminum Accessories

E-Mail: Commercial.dasco@marafiegroun.com

Tel: 24615582 Fax: 24815498



قطاع الألمنيوم (الباب و الشباك)

Aluminum (Doors & Windows) - Production & Installation Division

E-Mail: Aluminum.dasco@marafiegroun.com

Tel: 24744001 - 24615660 Fax: 24723521



شركة هندسة وصيانة التكييف - داسكو - ش.م.ك.م.

DUCTING & SERVICING CO. DASCO - K.S.C.C

ص.ب: ٦١٩٢ حولي، 32036 الكويت - تلفون: ٢٤٦١٥٥٠٠ - ٢٤٨٣٩٩١١ (٩٦٥) - فاكس: ٢٤٦١٥٥٠٣ - ٢٤٨١٥٤٩٨ (٩٦٥)

Web Site: www.dasco.com.kw

E-Mail: Info.dasco@marafiegroun.com

أكد علم ضرورة وجود رؤية واضحة لرسم طريق نحو محسن بوشهري: الصناعة في

خاص - الصناعة والتنمية :



وأضاف قائلاً : « نحن كصناعيين نحتاج الى رؤية واضحة لرسم طريق نحو صناعات تحويلية كبيرة قادرة على تحريك وانتعاش الاقتصاد المحلي من خلالها، مثل دول الجوار التي هيأت بيئة العمل المناسبة واقرت القوانين ووفرت القسائم الصناعية ومدتها بالبنية التحتية اللازمة لنجاح اي مشروع».

واكد على ان هناك منافسة شرسة من الدول التي تدعم صناعاتها، فهي قادرة على المنافسة في اسواقك ولها قوة وتتطور جاءت من دعم حكوماتها، فالمنتجات السعودية على سبيل المثال موجودة بقوة في العديد من الدول ، وذلك انما يرجع الى وقوف المملكة داعمة لصناعاتها المختلفة وراء هذه الصناعات التي استطاعت ان تخترق الحدود.

وأعرب بوشهري عن امله في ان الكوادر العاملة في هيئة الصناعة تمتلك القدرات الكافية لإزالة التحديات التي تواجه الصناعات الكويتية ، وايضا عبر الاستعانة ببعض الاستشاريين العالميين لتقييم الوضع ووضع دراسة عن الخريطة الصناعية للكويت تبين اين نحن وماذا نريد وباي وسيلة وفي كم من المدة الزمنية.

وفيما يلي تفاصيل اللقاء :

قال المدير العام في شركة الوطنية للتنظيف محسن بوشهري ان العام ٢٠١٢ شهد اداء منخفضا وبعيدا عن التوقعات التي كانت متوقعة له خلال العام (٢٠١١) ، حيث لم يحظ القطاع الصناعي بالدعم الكافي خلال هذا العام ، فالقطاع الصناعي والذي يأتي على رأس أولويات الدول المتقدمة، لم يتم دعمه بالشكل اللائق في الكويت، وذلك رغم الموارد المالية الكافية لإحداث نشاطات صناعية متعددة ، لكي تكون رائدة في المنطقة، الا انه لم يتم تعزيز هذا التوجه نحو الصناعات التي كانت الكويت رائدة فيها في الخليج.

وأشار في لقاء خاص لـ « الصناعة والتنمية » الى ان عملية اقرار وتوزيع القسائم الصناعية على الصناعيين الجادين، بالإضافة الى توفير البنية التحتية لها سيكون اهم القرارات التي طالت انتظارها، وستكون لها بالغ التأثير على الصناعات المختلفة، خصوصا اذا ما علمنا ان هناك مئات المشاريع العملاقة منتظرة لمثل هذه القسائم.

■ كيف تقييم اداء القطاع الصناعي خلال

العام ٢٠١٢ خصوصا ونحن على أبواب العام المقبل ؟

- شهد العام ٢٠١٢ اداء منخفضا وبعيدا عن التوقعات التي كانت متوقعة له خلال العام (٢٠١١) ، حيث لم يحظ القطاع بالدعم الكافي خلال هذا العام ، فالقطاع الصناعي والذي يأتي على رأس أولويات الدول المتقدمة، لم يتم دعمه بالشكل اللائق في الكويت ، وذلك رغم الموارد المالية الكافية لإحداث نشاطات صناعية متعددة، لكي تكون رائدة في المنطقة، الا انه لم يتم تعزيز هذا التوجه نحو الصناعات التي كانت الكويت رائدة فيها في الخليج.

حجم نمو الصناعات فيه. وكما هو معروف ان جميع الصناعات الرائدة في العالم قد شهدت دعما قويا من دولها ، والا لما استطاعت البقاء والمنافسة على فترات وإلى الآن.

واعتقد ان عزاءنا الوحيد هو تولي المهندس براك الصبيح رئاسة الهيئة العامة للصناعة ، حيث انه رجل له العديد من الانجازات وأهمها انه صاحب رؤية واضحة قادرة على رسم معالم الطريق، بما يليق بحجم ووضع الصناعة في الكويت.

ورغم كونه بعيد الى حد ما عن القطاع الصناعي الا انه قد لمس المشاكل الحقيقية

وبالنظر الى اهتمام دول الجوار لصناعاتها مقارنة بالصناعات في الكويت نجد ان الفرق كبير ، وذلك رغم تشابه الظروف ، فبالنظر اليوم الى شركة سابك السعودية حيث باتت تعد واحدة من اهم الشركات الصناعية المعنية بالنفط وصناعات البتروكيماويات في المنطقة ، وكيف ان الكويت لم تتقدم بالصورة التي تقدمت بها السعودية في ظل توافر النفط ورأس المال.

واعتقد ان شكل القطاع الصناعي حاليا يعود الى اهتمام الكويت به في سبعينيات القرن الماضي، وان معاقبة الدولة لبعض الدخلاء على الصناعة قد حرم الجميع من المشاركة في زيادة

صناعات تحويلية كبيرة قادرة على تحريك وإنعاش الاقتصاد المحلي

٢٠١٢ لم تحظ بالدعم الكافي



التي يعاني منها الجميع ، ونحن مستبثرون بوجوده فيها كونه قيمة مضافة الى هذا القطاع الحيوي والهام في توقيت جدا مهم لاحداث تنمية في هذا القطاع.

وخلال العام ٢٠١٢ لم تصدر أي من القرارات المؤثرة سواء ايجابا او سلبا على القطاع الصناعي سوى قانون الشركات الذي صدر مؤخرا، واعتقد انه سيكون له مردود في تنشيط الحركة مرة اخرى علي الاقتصاد وتنميته والتي ستعود علي جميع قطاعات الدولة بالنفع والفائدة.

وكون الاقتصاد الكويتي أحاديا يعتمد في الأساس على عنصر النفط الناضب، فانه يتحتم

على المسؤولين العمل على التوسع في صناعات قادرة على ان تكون رديفا حقيقيا للاقتصاد الوطني وتضيف قيمة قوية له في حال حدث اي تأثير على قطاع النفط.

قانون الشركات

■ **ذكرتم قانون الشركات على اعتبار انه احدث القرارات التي صدرت في ٢٠١٢ وقد يكون له تأثير على القطاع الصناعي، من وجهة نظركم، كيف ترى القانون من حيث الايجابيات والسلبيات ؟**

اعتقد ان الهدف من القانون الذي طال انتظاره لاكثر من نصف قرن ، صدر بهدف

تنشيط الاقتصاد وتيسير عمل الشركات، وجذب استثمارات اجنبية ، واعتقد ان هذه هي بعض

مزاياه ، الا انه وعلي الجانب الآخر، اتوقع انه قد يحتاج الى بعض المراجعات حتى يؤتي ثماره بالشكل الكامل.

واعتقد انه فيما يخص عمليات جذب رؤوس أموال ومستثمرين قد جانبه الصواب، وذلك بحسب رأي خبراء القانون وايضا وكالات



التصنيف العالمي، حيث أنها رصدت وجود سلبيات كبيرة فيما يخص الاستثمار الأجنبي وجدوى هذه الاستثمارات مقارنة بالكثير من دول العالم التي أصدرت قوانين مماثلة وعادت باستثمارات ضخمة نشطت جميع القطاعات الاقتصادية فيها لا سيما الصناعات الأكثر تطوراً والمعتمدة على التكنولوجيات الحديثة.

الصناعات التحويلية

■ هل تعتقد ان الكويت في حاجة الى الاستثمار الأجنبي ام ان هناك فوائض مالية كبيرة يتحتم اولاً استغلالها في صور امثل؟

– سؤال جيد، حقيقة الكويت من الدول المليئة مالياً ، ولديها العديد من الاستثمارات الخارجية سواء الحكومية او من مستثمرين رجال اعمال في دول العالم، وذلك لوجود فرص حقيقية وذات عائد اعلى من الكويت ، واعتقد ان المطلوب هو تنمية الصناعة والاستثمار الحقيقي الذي يعطي قيمة مضافة على الناتج الإجمالي للدولة.

فالיום الدول التي لا تمتلك اي صناعات تقوم ببيع المواد الأولية ، مثل الكويت، حيث الأفضل لهذه الدول هو الدخول في صناعات تحويلية تعظم القيمة المضافة على هذه الموارد الأولية.

■ ما القرارات التي ينظر لها الصناعيون ويعتبرون ان إقرارها خلال العام ٢٠١٣ ستكون هامة وجبوية للقطاع الصناعي؟

– اعتقد ان عملية اقرار وتوزيع القسائم الصناعية على الصناعيين الجادين ، بالإضافة الى توفير البنية التحتية لها سيكون من اهم القرارات التي طالت انتظارها ، وسيكون لها بالغ التأثير على الصناعات المختلفة ، خصوصاً اذا ما علمنا ان هناك مئات المشاريع العملاقة منتظرة لمثل هذه القسائم.

بالإضافة الى عملية تأهيل وتدريب الكوادر

واقترت القوانين ووفرت القسائم الصناعية وأمدتها بالبنية التحتية اللازمة لنجاح اي مشروع.

سحب القسائم

■ كيف رأيت قرارات وزير التجارة والصناعة الخاصة بسحب القسائم الصناعية التي لم تستغل او المخالفة لنشاط الترخيص؟

اعتقد ان ذلك من القرارات الهامة التي أصدرها الوزير خلال العام ٢٠١٢ ، وهو رسالة قوية الى جميع الصناعيين بضرورة العمل وفق التراخيص المحددة من جانب ، ومن جانب اخر بضرورة تشغيل القسائم الصناعية او عودتها مرة أخرى الى الهيئة لتقوم بتوزيعها على المستحقين لها.

وهذه القسائم انما منحت لإضافة نشاط صناعي قادر على احداث قيمة مضافة للاقتصاد، ولم تعط لكي يتم اهمالها وتعطيل مشروع كان يمكن لغيره من المستثمرين الصناعيين

البشرية العاملين في الهيئة العامة للصناعة لرفع قدرتهم على فهم دراسات الجدوى وفقاً للقواعد المعمول بها ، والكل يعرف قصة انشاء منطقة جبل علي في دبي ، والتي تعتبر الصدر الحبيب لاي مشروع لم يحظ بالرعاية والاهتمام في دولته ، قامت الإمارات باحتضانه وتوفير البيئة المناسبة لنموه الى ان شاهدها مثلاً يحتذى، وقيمة مضافة كبيرة لكثير من الصناعات التحويلية، بوجود رؤية عمل واضحة وقرار صائب، يمكن ان تكون الصناعات في الكويت مختلفة عما هي عليه الآن.

مع العلم فان جميع الصناعات القائمة الان في الكويت ترجع أصولها الى نحو ٣٠ عاماً مضت، حيث لم يتم إصدار تراخيص بإنشاء كيانات صناعية كبيرة منذ ذلك التاريخ ، وبناء على ذلك فاننا كصناعيين نحتاج الى رؤية واضحة لرسم طريق نحو صناعات تحويلية كبيرة قادرة على تحريك وإنعاش الاقتصاد المحلي من خلالها، مثل دول الجوار التي هيأت بيئة العمل المناسبة



الاستفادة منها في نفس المعدل الزمني الذي تركت فيه دون جدوى او استفادة حقيقية.

أهم التحديات

■ من وجهة نظرهم ، ما هي أهم التحديات التي تواجهكم كصناعيين؟

هناك منافسة شرسة من الدول التي تدعم صناعاتها ، فهي قادرة على المنافسة في اسواقنا ولها قوة وتطور جاءت من دعم حكوماتها ، فالمنتجات السعودية علي سبيل المثال موجودة وبقوة في العديد من الدول ، وذلك انما يرجع الى وقوف المملكة داعمة لصناعاتها المختلفة وراء هذه الصناعات التي استطاعت ان تخترق الحدود.

وأتمنى على الحكومة حذو المملكة العربية السعودية في الوقوف بجانب صناعاتها ودعمها بتقديم تسهيلات كبيرة في توفير قسائم صناعية وسرعة اصدار الرخص ، وتوفير المعدات والآليات ، وهي قادرة على تجاوز كل المعوقات التي تحول دون انتشار وازدهار الصناعات في الكويت على غرار مثيلتها في دول الجوار ، وذلك مع تشابه الظروف في هذه الاسواق.

واعتقد ان هيئة الصناعة لديها المختصون القادرون على ازالة هذه التحديات ، مع الاستعانة ببعض الاستشاريين العالمين لتقييم الوضع ووضع دراسة عن الخريطة الصناعية للكويت تبين اين نحن وماذا نريد وبأي وسيلة في كم من المدة الزمنية.

العلاقة بين البيئة والصناعة

■ كيف ترى العلاقة بين الهيئة العامة للصناعة والهيئة العامة للبيئة في القرارات المؤثرة على الشركات الصناعية؟

أعتقد ان التشابك الحادث بين الكثير من مؤسسات الدولة شيء يأسف له الجميع ، لاسيما التشابك الحاصل بين مؤسستين مثل الهيئة العامة للصناعة والهيئة العامة للبيئة ، في وقت كان ينبغي ان يكون عملهم مؤسسيا

وتكميليا لبعضهم البعض لا ان يكون تضارب في القرارات والاختصاصات

واعتقد ان ذلك يرجع بسبب التنسيق غير المكتمل بين الهيئتين ، فالبيئة لا تمنح اي موافقات الا اذا كانت متطابقة للمواصفات ، وان عمل الهيئتين معا عبر فريق عمل واحد يمكنه ان يحد من كثير من التشابك في الاختصاصات والتضارب في اصدار القرارات ، والتي تتسبب في النهاية بتعطيل عمل الشركات والمؤسسات الصناعية.

صناعات جديدة

■ هل ترى ان الكويت بحاجة الى صناعات جديدة يتم توطيئها؟ ومثل ماذا؟

- بالتأكيد الكويت في حاجة ماسة الى توطيئ الصناعات التكنولوجية الاكثر تطورا ، فهناك العديد من الصناعات التي ظهرت مؤخرا خلال العشر سنوات الماضية أصبحت صناعات أساسية لابد من الاعتماد عليها في المستقبل ، خصوصا اذا ما علمنا ان الكويت يمكن ان يكون لها باع كبير في هذه الصناعات لتوافر جميع المقومات ، لاسيما المادية ، والمواد الأولية ، فكثير من دول العالم ورغم عدم امتلاكها للمواد الأولية ، الا انها أصبحت ذات بصمة مؤثرة في كثير من الصناعات ، وعلى سبيل المثال دول النمرور الآسيوية ، اليابان وغيرها.

واعتقد ان اهتمام دول العالم الآن بصناعات تكنولوجيا الاتصالات بات يستحوذ على اهتمام الجميع ، وبانت صناعات لها شعبية عالمية كبيرة وتحقق مكاسب مادية كبيرة جدية بالاهتمام والتفكير في كيفية توطيئها في الكويت.

الوطنية للتنظيف

■ هل لنا من معرفة انجازات الوطنية للتنظيف خلال ٢٠١٢؟ وما توقعاتكم لها خلال ٢٠١٣؟

- حققت الوطنية للتنظيف خطوات كبيرة خلال العام ٢٠١٢ ، فالشركة مستقرة ولديها

العديد من العقود التشغيلية المهمة والمؤثرة ، كما ان لديها حصة سوقية كبيرة ، وقد توسعت مؤخرا من خلال خطة إستراتيجية خمسية تستهدف التوسع في منطقة الخليج.

وقامت بتجديد بعض الأنشطة مثل الاهتمام بالجانب الزراعي والصناعات كالأعلاف في تركيا ، والتي تعتقد الشركة انه سيقدم قيمة مضافة للشركة ، بالإضافة الى اهتمام الشركات بصناعات التنظيف والاهتمام بكل ما هو جديد في هذا المجال.

وعبر الأذرع المختلفة للشركة في الدول والأسواق التي تعمل فيها الشركة ، توسعت الشركة ، خصوصا صناعة الأعلاف الحيوانية والتي نعتقد ان الخمس سنوات المقبلة سيكون عليها طلب كبير ، ومن خلال الدراسات التي قامت بها الشركة وجدنا ان تركيا تقدم العديد من التسهيلات المناسبة ، وعلى ذلك قمنا بالتوسع فيها.

وأتوقع ان تستمر الشركة في العمل من خلال خطتها الرامية إلى تنمية المورد وزيادة الأرباح خلال العام ٢٠١٣ ، حيث ان الشركة مستمرة في تحقيق الأرباح بصورة تفوق التوقعات التي رصدتها.

كما حظيت الشركة بكثير من العقود التي جنت منها أرباحا جيدة ، بالإضافة الى الاستمرار في التركيز على العمليات التشغيلية للشركة ذات الجدوى ، كما سنركز خلال ٢٠١٣ على ترسيخ اقدام الشركة في الأسواق التي تعمل فيها.

“البغلي للإسفنج” أول مصنع من نوعه في المنطقة وينتج ٣٥٠٠ طن من الإسفنج الخام سنوياً

خاص- “الصناعة والتنمية” :

يكفي الصناعة الكويتية فخراً أن أول مصنع لصناعة الإسفنج في منطقة الخليج العربي ولد فيها، حيث أنشأ الحاج أحمد طاهر البغلي أول مصنع لصناعات الاسفنج وإنتاج الإسفنج الخام وتصنيع المنتجات المستخدمة له. فمن خلال مصنع صغير يقع في منطقة الري بآلات بسيطة كانت تلبي في ذلك الوقت حاجة السوق المحلي، تطور مصنع البغلي للإسفنج وانتقل إلى منطقة امفرة، ليعمل معتمداً على أحدث الاجهزة في صناعة الاسفنج لإنتاج نحو ١٢ صنفاً من الإسفنج الخام بطاقة تصل إلى ٣٥٠٠ طناً في السنة.

-ويقول أحمد البغلي إن «شركة البغلي لصناعات الإسفنج» التي تأسست عام ١٩٧٤ تحت اسم «البغلي للإسفنج» تعتبر

إحدى الشركات الرائدة في الكويت في مجال صناعات الإسفنج، حيث تتركز أغراضها في تصنيع الإسفنج الخام، ثم تصنيع منتجات قائمة على ذلك الإسفنج، حيث ينتج مصنع الشركة المقام في منطقة امفرة حالياً أكثر من ١٢ صنفاً من الإسفنج الخام الذي يدخل في تصنيع عشرات العشرات من المنتجات الأخرى القائمة على ذلك الإسفنج الخام مثل مراتب الأسرة والمخدات والألحفة، والديوانيات الشرقية، وأطقم كنبات الصالونات، والمنتجات الصحية، ومنتجات كثيرة أخرى يدخل الإسفنج في مكونات تصنيعها.

ويضيف أن المصنع الذي بدأ عمله في منطقة الري يعمل بآلات بسيطة تلبي في وقتها حاجة السوق المحلي، واصل مسيرته في متابعة أحدث التطورات في عالم صناعة الإسفنج مستعيناً بخبراء أجانب متخصصين في هذه الصناعة.



**أحمد
البغلي
مصنع
الشركة
ينتج أكثر
من ١٢ صنفاً
من الإسفنج
الخام الذي
يدخل في
تصنيع
عشرات
العشرات من
المنتجات
الإسفنجية**



استطاعت اليوم الوصول إلى كل أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، لكنه استدرك قائلاً إنه مع قيام عدة مصانع إسفنج جديدة في دول الخليج، واشتداد المنافسة فيما بينها، لجأت بعض المصانع الخليجية إلى تخفيض

لكن وفي ظل التوسع المستمر الذي تشهده الصناعة في الكويت والطلب المتزايد على منتجات الاسفنج محلياً وخارجياً، فقد بدأت شركة البغلي للاسفنج تواجه صعوبة فعلية في توفير مساحات من الأراضي لتوسعة المصنع، بحيث يلبي متطلبات التصنيع لمنتجات إضافية نعزم تصديرها إلى دول أجنبية.

الطاقة الانتاجية

وقال إن الطاقة الإنتاجية المرخصة للمصنع هي ٣٥٠٠ طن في السنة من الإسفنج الخام، وهذه الطاقة تستخدم لتصنيع منتجات مختلفة مستخدمين إسفنج المصنع بدءاً من تصنيع مراتب الأسرة والديوانيات وانتهاء بتصنيع كتافيات ملابس الرجال والنساء، لكن الحصة السوقية الحقيقية تقاس بحجم العملاء المتزايد الذي يتزايد سنوياً بشكل واضح.

خط التصدير

وأوضح أن منتجات «إسفنج البغلي»





أسعارها لاجتذاب العميل على حساب جودة المنتج، لكن هذا لا يعني خلو السوق الخليجي من مصانع الإسفنج التي تقدم منتجات ذات جودة عالية، فهناك شركة الراجحي في المملكة العربية السعودية، وشركة سبع نجوم في الإمارات العربية المتحدة، وكلتاها مؤهلتان

للحصول على شهادات جودة عالمية.

شهادات الجودة

وأكد البغلي أن الشركة عززت من استراتيجية أدائها المتفوق بالحصول على شهادتي الجودة (آيزو ٩٠٠١) و(آيزو ١٤٠٠١) من قبل

شركة الفحص والقياس والتفتيش العالمية SGS، حيث تعتبر «البغلي» بمنزلة أول شركة في منطقته الشرق الأوسط تحصل على هاتين

الشهادتين مجتمعين، مضيفاً أن شهادة (آيزو ٩٠٠١) يتم منحها للشركات المحققة أعلى مقاييس الجودة الإدارية والمطابقة للمواصفات العالمية في قطاع الصناعة، كما أن الحصول عليها يزيد القدرة التنافسية للشركة عن طريق تحسين صورتها لدى المستهلك كونها تضع الجودة في قمة اهتماماتها وعلى رأس أولوياتها، كما تمكنها من تصدير منتجاتها للأسواق العالمية، وتؤهّلها للدخول في كبرى المشاريع المحلية والخارجية، لأن حصولها على شهادات جودة عالمية تؤكد أن في الشركة نظاماً للجودة يرتقي للمستويات القياسية العالمية. وهناك العديد من العملاء يشترطون حصول الشركة على شهادة جودة عالمية.

أما شهادة (الآيزو ١٤٠٠١) الخاصة بالبيئة، فهذا النوع من الشهادات تساعد الشركة على زيادة قدرتها لتحقيق متطلبات التصدير إلى الخارج وخاصة دول السوق





الإقليمية والعالمية، وذلك كله بالاعتماد على توجيهات صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ صباح الأحمد الصباح -حفظه الله ورعاه- المتمثلة في تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري في المنطقة، لا سيما أن مثل هذا التوجه سيخدم كل الأنشطة الاقتصادية في الكويت والتي من بينها التصنيع.

الكويتية تعد من أفضل الصناعات على مستوى الشرق الأوسط. وهذا يدل على كفاءة القطاع الخاص، واهتمام الدولة بالصناعة، معرباً عن أمله أن تنطلق هذه الصناعة إلى الأسواق العالمية، خاصة أن هذه الصناعة تتمتع بجودة ومصداقية عالية تؤهلها للدخول إلى أكبر وأفضل الأسواق

الأوروبية المشتركة، ولها فوائد عدة منها: ترشيد استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، تقليل الفاقد والحد من التلوث، التوافق مع القوانين والتشريعات البيئية. واكتساب تقدير واعتراف الجهات العالمية مما يفتح للشركة أسواقاً واسعة لتصدير منتجاتها.

الصناعة في الكويت

واختتم البغلي بقوله: إن الصناعة



دلال



نعم..
منتج
كويتي

KUWAIT FLOUR MILLS & BAKERIES CO.



شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية



كويت بوكس
KUWAIT BOXES

NEW

NEW

الفن في صناعة الكرتون

حالياً في أمغره الصناعية

مصنع كويت بوكس

احدى شركات بيت الأوراق المالية

- صناديق RSC
- صناديق الحقائب
- صناديق التعبئة
- صناديق الشحن
- صناديق البيتزا
- صناديق الخضروات

أطراف صناعية تبحث كيفية رفع مستوى الأداء في أسواق المال

أداء متوازن لأسهم القطاع الصناعي في بورصة الكويت خلال ٢٠١٢

الشركة	الكمية المتداولة	شراء	كمية الشراء	بيع	كمية البيع	آخر صفقة الكمية المتداولة	الشركة
رمال		35	80000	36	80000	35	جراند
صناعات	80000			59	40000		تجارة
انابيب				68	40000		التعمير
اسمنت							اركان
تبريد				152	40000		صفاء عالمي
كابلات				26	1840000	25.5	ارجان
سفن	1 680000	25.5	800000	24	80000		ابيار
بحرية				26.5	80000		منشات
بورتلاند				26	80000		دبي الاولى
ورقية							م الاعمال
معادن	2 720000	19.5	320000	19.5	240000		منازل
سكب ك							ريم
اسيكو							مينا
ص متحدة							المدن
بوسان							



خاص - «الصناعة والتنمية» :

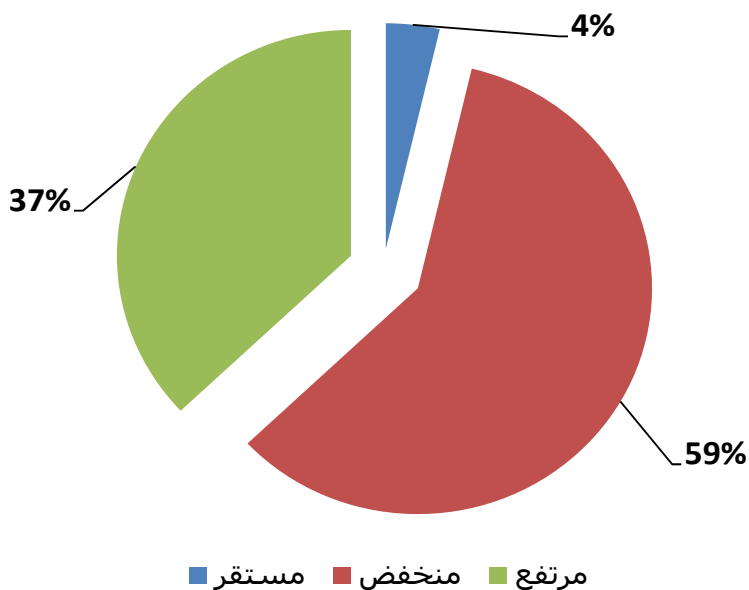
وعند تحليل إيرادات الشركات الصناعية المدرجة، يتبين أن معظم أرباحها جاءت نتيجة إيرادات استثمارية، حيث وصلت أعلى مستوى لها في ٢٠٠٧ حين بلغت ٤٥٣ مليون دينار، وهذا ما يفسر اعتماد ربحية القطاع بشكل كبير على دخل الاستثمار ويبرر الخسائر القياسية التي لحقت بالقطاع خلال ٢٠٠٨ والتي بلغت ٣٦٧ مليون دينار، ودفعت القطاع إلى احتساب مخصصات قياسية بلغت ٥٠٩ ملايين دينار. ورغم محاولات شركات القطاع الصناعي للعودة إلى الربحية في ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، إلا أن أحداث الربيع العربي التي حدثت في ٢٠١١ أودت بما تبقى من استقرار في عمل الشركات فرفعت من مستويات خسائرها مرة أخرى في ٢٠١١ و ٢٠١٢.

من جانبها أجرت «الصناعة والتنمية» تحقيقاً حول أداء أسهم الشركات الصناعية في سوق الكويت للأوراق المالية خلال ٢٠١٢، خاصة بعد أن تفرقت أسهم هذه الشركات بين أكثر من قطاع بعد عملية إعادة هيكلة قطاعات السوق، فتبين أن الاتجاه العام لهذه الأسهم الانتاجية كان التراجع، حيث تراجع ١٦ سهماً من أصل ٢٧ سهماً صناعياً أي بنسبة ٥٩ في المئة من إجمالي الأسهم الصناعية فيما ارتفع ١٠ أسهم بنسبة ٣٧ في المئة واستقر سهم واحد أي ما يمثل ٤ ٪ من أسهم القطاع.

وقد تصدر الأسهم الصناعية المرتفعة سهم شركة المعدات القابضة والذي ارتفع بـ ١٣٠ في المئة خلال ٢٠١٢ مرتفعاً من مستويات ٥٣ فلساً إلى ١٢٢ فلساً، فيما تصدر سهم الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن الأسهم الصناعية المترجلة فقد تراجع السهم من مستويات ٣٤٠ فلساً إلى مستويات ١٧٠ فلساً بواقع ٥٠ في المئة.

وقد عرضت «الصناعة والتنمية» هذه النتائج على عدد من الصناعيين والخبراء والمحللين الماليين فكانت تعليقاتهم كما يلي:

أغلبية الاسهم الصناعية تراجعت



تلعب الصناعة دوراً مهماً في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي بلد فهي الركن الأساسي لأي اقتصاد قوي ومتطور، كما يرتبط مستوى تقدم الأمم والشعوب بمدى تطورهم الصناعي، وفيما تحظى المجالات التجارية والاستثمارية بالاهتمام الأكبر في الكويت تواجه الصناعة الكويتية عقبات كثيرة تقف دون تحقيق أرباح إيجابية تشجع المستثمرين على الخوض في التجربة الصناعية محلياً وفيما يعترف الصناعيون والخبراء الاقتصاديين بأن الصناعة الوطنية بالكويت ظلت منذ زمن طويل تواجه عدد من المصاعب والتحديات وأنها اليوم أحوج ما تكون إلى الاهتمام والمؤازرة، خاصة بعد أن عصفت الأزمة المالية العالمية بالاقتصاد المحلي، لا توجد على الساحة أي قرارات حاسمة لحل مشاكل ومعوقات الصناعة التي دامت سنوات، الأمر الذي انعكس بشكل أو بآخر على أداء أسهم القطاع الصناعي المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية فجعلها أسهما غير مؤثرة في البورصة أو حتى في قطاعها.

ويقف الاقتصاد العالمي هذه الأيام أمام مرحلة جديدة تضع اقتصاديات الدول على مفترق طرق لتحديد الهوية والوجهة المقبلة، حيث تتجه الدول نحو القطاع الصناعي باعتباره الأكثر أماناً كونه يعتمد على الانتاجية والاستمرارية ويتميز بقدرة كبيرة على استيعاب العمالة وإيجاد فرص استثمارية حقيقية ذات قيمة مضافة، الأمر الذي يجب أن تتداركه الكويت وهي دولة عريقة قامت ببناء حضارتها على الصناعة والتجارة قبل ظهور النفط، فقد حان وقت تعزيز وتطوير قطاع الصناعة عبر إصدار عدد من التشريعات والقرارات الداعمة للصناعة والمبسطة لإجراءاتها والمحفزة على إعطاء الأفضلية للمنتجات الوطنية في المشاريع والمشتريات الحكومية والخاصة.

وبشكل عام تواجه الشركات الصناعية أسوأ أداء لها منذ ٢٠٠٨، حيث خسر القطاع أكثر من نصف قيمته السوقية، أو ما يعادل ٣ مليارات دينار كويتي نتيجة الأزمة المالية لتصل قيمته السوقية إلى ٤, ٢ مليار دينار نهاية عام ٢٠٠٨ مقارنة مع ٥, ٣ مليارات دينار في نهاية عام ٢٠٠٧. تمكن القطاع خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ من تعويض بعض الخسائر إلا أنه لم يتمكن من مقاومة الآثار السلبية التي نتجت عن الاضطرابات في المنطقة وأزمة الديون الأوروبية في ٢٠١١ فتراجعت القيمة السوقية مرة أخرى وفي ٢٠١٢ وحسب الإحصائية التي أعدتها «الصناعة والتنمية» فقد واجه القطاع مزيداً من الخسائر لتستقر قيمته السوقية على مستويات ١, ٢ مليار دينار بتراجع طفيف عن ٢٠١١.

وتشير أرقام ميزانية الشركات الصناعية إلى أن إجمالي قروض القطاع في منحنى انخفاض منذ عام ٢٠٠٩، وحتى النصف الأول من عام ٢٠١٢ وذلك نتيجة انكماش سوق الائتمان، حيث تراجعت قروض القطاع بنسبة ١٣, ٤ ٪ خلال هذه الفترة لتصل إلى ١, ٨٢ مليار دينار، وبالتالي انخفضت نسبة الديون إلى حقوق المساهمين.



والدعم المقدم من الدولة للصناعة الكويتية في وقت تنافس فيه الصناعات المستوردة بثراسة وقوة، مشيراً إلى ضعف التشريعات المشجعة على شراء المنتجات المحلية وعدم إعفاء الآلات المستوردة من الرسوم الجمركية، وعدم توافر التمويل الصناعي لفترات طويلة وعدم توفير الكهرباء والماء بسعر تنافسي ومدعوم وغيرها من العقبات التي لا حصر لها والتي لا تستطيع الهيئة الصناعة التصدي لها منفردة دون دعم باقي وزارات الدولة.

ودعا العبد الجادر إلى تشجيع عمل الخريجين الكويتيين في القطاع الصناعي، وذلك عبر دعم الحكومة لتنفيذ حملات إعلامية من ندوات ونشرات صحفية وبرامج تلفزيونية وإذاعية لتنمية وتوعية الثقافة وحث الشباب على حب العمل والولاء في القطاع الخاص، خاصة القطاع الصناعي الذي يمكنه استيعاب الطاقات الشبابية، ويستطيع خلق أعداد ضخمة من فرص العمل المنتجة التي تضيف قيمة مضافة للناتج القومي المحلي.

وطالب العبد الجادر الحكومة بتقديم الحوافز المالية وزيادة الرواتب والبدلات للمهندسين والفنيين الكويتيين بحيث تساوي أو تزيد من زملائهم الكويتيين بالحكومة، علاوة على حتمية



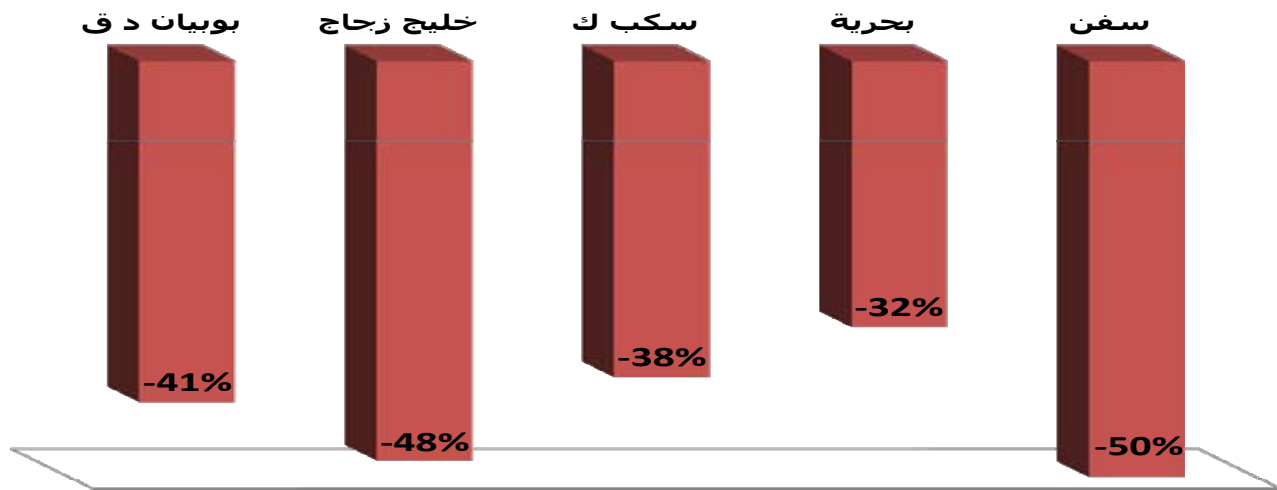
العبد الجادر: أداء الأسهم لن يتحسن إلا بصلاح وضع الشركات الصناعية

وبين أن القطاع الصناعي مازال يعاني حسب آراء أصحاب المصانع الكويتيين عدداً من العقبات الهامة التي تحول بينه وبين النجاح، من أهمها عدم توافر أراضٍ صناعية، علاوة على صعوبة الإجراءات وضعف التشجيع

في البداية قال مستشار التنظيم والإدارة د. عبدالله العبد الجادر: إن قطاع الصناعة في الكويت لم يلق الاهتمام مثل باقي القطاعات الاقتصادية كالبنوك والاستثمار والعقار، فقد كان نشاط الصناعة جزءاً من وزارة التجارة والصناعة حتى إنشاء هيئة عامة للصناعة مستقلة في ١٩٩٧ لتطوير الأنشطة الصناعية في الكويت، الأمر الذي جعل انخفاض أداء الأسهم الصناعية في السوق أمراً مبرراً في المراحل الحالية، مؤكداً أن وضع هذه الأسهم لن يتحسن إلا بمزيد من الدعم والاهتمام بالشركات الصناعية، موضحاً كيف عملت الهيئة بعد إنشائها على تشجيع الصناعات المحلية وتوسيع القاعدة الإنتاجية للصناعات الكويتية لتشمل منتجات استراتيجية تخدم الأمن الوطني، مما أدى إلى زيادة مصادر الدخل القومي نسبياً.

وتساءل العبد الجادر: هل حققت الهيئة كل أهدافها وهل يمكنها وحدها تعديل أوضاع الشركات الصناعية؟ وهل القطاع الصناعي أصبح رديفاً للقطاع النفطي وهل شجع وجذب الخريجين الكويتيين للعمل فيه؟ ثم أكد أن الإجابة على هذه الأسئلة حتمية من أجل التعرف على واقع وتحديات القطاع الصناعي.

الأسهم الصناعية الأكثر انخفاضاً خلال ٢٠١٢



الخرافي انها مازالت تواجه الشركات الصناعية ونحن على اعتاب ٢٠١٣ ، قال ان القسائم الصناعية والخدمات الاساسية فيها تعد التحدي الاكبر للشركات الصناعية الكويتية، مستكرا ان يستمر هذا التحدي في مواجهة الشركات الناجحة الراغبة في التوسع في وقت تسعى فيه العديد من الدول لوضع بصمتها على الخريطة الصناعية العالمية.

ورأى الخرافي ان اداء الاسهم الصناعية الضعيف نسبيا يأتي كانعكاس طبيعي لتكبير ايدي الشركات الصناعية الناجحة وتكسير عظام الشركات الجديدة والناشئة ببيروقراطية ورقية طويلة الاجراءات، متمنيا ان يحمل العام الجديد ٢٠١٣ مزيدا من التسهيلات للشركات الصناعية على يد قانون الشركات الجديد الذي اقر مؤخرا.

ورغم تنازل اداء مستويات اسعار اسهم الشركات الصناعية توقع الخرافي ان تشهد نهاية ٢٠١٢ اعلانات عن نتائج ايجابية تعكس قدرة شركات القطاع الصناعي التشغيلية التي تثبت كل يوم انها جديرة بالاهتمام والدعم من قبل الدولة من اجل تحقيق مكاسب وارباح حقيقية تضاف الى الناتج القومي الاجمالي للبلاد وتحسن من وضع ميزان الصادرات والواردات.



الخرافي : التمويل ليس من العقبات المؤثرة للصناعيين .. والدعم اللوجستي أهم

مشيرا إلى أن البنك لم يتوقف عن الاقراض طالما كانت الدراسات المقدمة له مستوفية للمعايير الفنية بشكل صحيح ويحقق الجدوى المطلوبة من المشروع المطلوب تمويله. وعن اهم العقبات الحقيقية التي يرى

انشاء مراكز تدريب صناعي وإدخال نظام الثانوية الصناعية وانشاء جامعة مهنية متخصصة للعمل في الشركات الصناعية لتتواكب مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل الصناعي.

وفي النهاية أكد العبد الجادر على ان أداء اسهم الصناعة مرتبط ارتباطا وثيقا بمكاسب هذه الشركات وبأدائها الحقيقي وليس الاستثماري الزائف الذي يهتز مع الازمات المالية المحلية والعالمية، مؤكدا ان القطاع الصناعي قادر على خلق توازن مالي يرسخ الوضع الاقتصادي في البلاد حتى بعد غياب النفط في المستقبل.

مشكلات لوجيستية

من ناحيته قال رئيس اتحاد الصناعات الكويتية حسين الخرافي إن القطاع الصناعي في الكويت لا يواجه أي مشاكل في التمويل وأن شركات هذا القطاع كانت الأقل تضررا من تداعيات الأزمة المالية العالمية، لأنها تستند إلى اقتصاد منتج وليس اقتصادا ورقيا. مضيفا أن الشركات الجادة والمصنعة لا تواجه مشاكل بعكس الشركات المتعثرة، والتي يعتبر التمويل بالنسبة لها عقبة تحتاج لتخطيها. و اضاف الخرافي أن البنك الصناعي هو الممول الرئيس للشركات الصناعية في الكويت،





افتقاد المقومات

وبدوره قال قال رئيس مجلس الادارة في شركة الصناعات الكويتية القابضة محمد النقي ان الكويت من أوليات الدول في المنطقة التي اقامت مناطق صناعية ومصرفاً لتمويل الصناعات من أجل جذب الصناعات الاستراتيجية.

وأوضح النقي ان الكويت تفتقد لكل المقومات لإنشاء مدن صناعية متطورة وتحولت المناطق الصناعية الى تجارية بسبب تقاعس الصناعيين والمسؤولين، معددا المعوقات التي تواجه الصناعات في الكويت من غياب المناطق الصناعية والايدي العاملة الماهرة وسكن العمالة وغيرها من المعوقات التي تواجه الصناعة في الكويت.

وأكد ان أداء الاسهم الصناعية جاء كنتاج طبيعي لوضع الشركات الصناعية المتردي وغير المدعوم، مؤكداً ان الكويت تعاني منذ عدة سنوات من هجرة المستثمرين الكويتيين الى الخارج هروبا من البيروقراطية وقلة الاراضي وتشابك ادارات الدولة ، الامر الذي يبرر أداء الاسهم الصناعية والذي اعتمد في الاصل على الاداء الاستثماري لهذه الشركات.

وعن المعوقات الاخرى التي تواجه القطاع



النقي : الكويت تفتقد لمقومات إنشاء مدن صناعية متطورة على أرضها

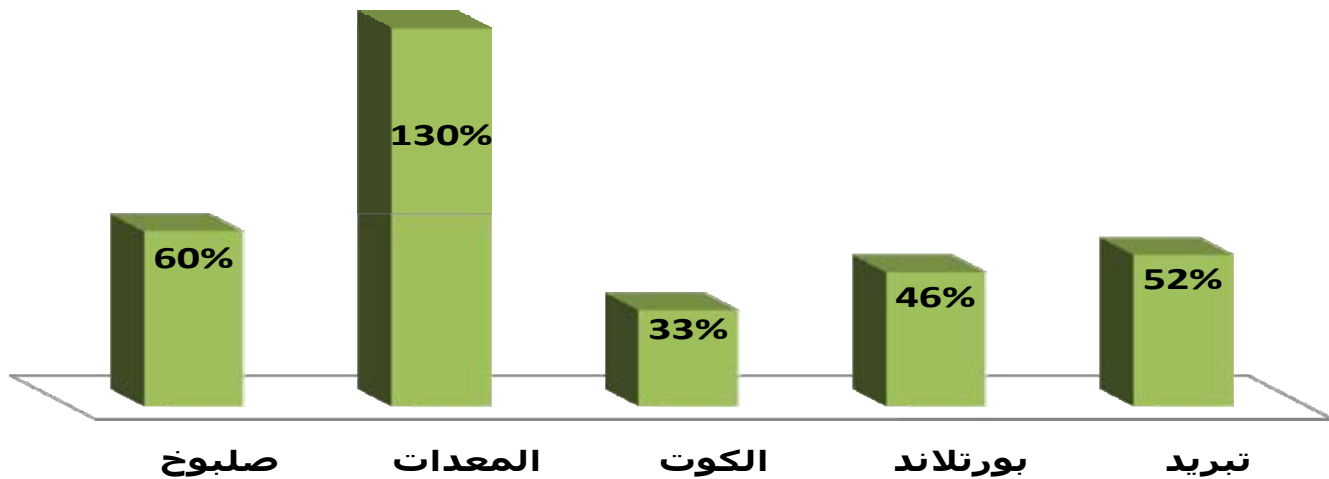
وأدت الى ضعف اداء اسهمه في السوق قال النقي ان العمل التشغيلي وهو الاساس في هذه الشركات يواجه العديد من التحديات التي تحول دون تحقيق الانجاز، وذكر ان القطاع الصناعي يعاني من غياب الخدمات اللوجستية واماكن

التخزين وعدم اعتماد الجهات الحكومية لمبدأ حماية المنتج الوطني، ناهيك عن غياب الخطط المستقبلية رغم وجود خطة التنمية التي افتقرت هي الاخرى الى الرؤية الواضحة.

وطالب النقي بضرورة التنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي في الجانب الصناعي لاسيما ان السوق الكويتي مفتوح أمام أي منتج خليجي الا ان الدعم الذي تقدمه الكويت للمنتجات المحلية لا يتعدى ١٠ في المئة ولا بد من زيادته الى ٢٠ و ٣٠ في المئة من أجل حماية المنتجات الكويتية من الاغراق ودفع للمنافسة محليا كمرحلة اولى وخليجيا وعالميا كمرحلة ثانية.

وعن ارتباط التأزيم السياسي في البلاد بوضع اسهم الشركات الصناعية في السوق قال النقي انه لا شك ان هناك علاقة واضحة بين التأزيم وبين الوضع الاقتصادي في البلاد، فالحياة دورة متكاملة والسياسة في الكويت أصبحت جزءاً من حياة المجتمع بأسره فالموظفون يترقبون الأحداث السياسية يوميا وانعكاساتها على اعمالهم، بل أنها أصبحت تأخذ حيزاً كبيراً من همومهم وتفكيرهم، الأمر الذي ينعكس بصورة مباشرة على انتاجيتهم سواء كانوا موظفين او مسؤولين أم اداريين أو صناعيين،

الاسهم الصناعية الأكثر ارتفاعا خلال ٢٠١٢



قطاع الصناعة يربح ٩٣,٢ مليون دينار خلال تسعة أشهر الأولى من ٢٠١٢

أظهرت نتائج ٣٧ شركة من أصل ٣٩ مُدرجة ضمن قطاع الصناعة الكويتي بالبورصة تحقيقها صافي أرباح بنهاية التسعة أشهر الأولى من العام الماضي بلغت ٩٣,٢ مليون دينار تقريباً، مقارنة بنحو ٩٤,٧ مليون دينار أرباح تلك الشركات في الفترة المماثلة من العام الماضي، تراجع في الأرباح تُقدر نسبته بحوالي ٦,١ في المئة، علماً بأن هذه الشركات عامها المالي بشكل منتظم، أي يبدأ في مطلع يناير وينتهي في (٣١ ديسمبر من كل عام.

أما نتائج هذه الشركات في الربع الثالث فقط من ٢٠١٢ فبلغت ٢٤,٦ مليون دينار تقريباً مقارنة بأرباح بنحو ١٧,١ مليون دينار سجلتها هذه الشركات في الربع الثالث من (٢٠١١)، وهو ما شكل نمواً في الأرباح تُقدر نسبته بحوالي ٤٣,٦ في المئة.

على الجانب الآخر، تُعد أرباح «استهلاكية» الأقل على الإطلاق في القطاع على مستوى التسعة أشهر والربع الثالث من ٢٠١٢، حيث بلغت أرباح الشركة بنهاية التسعة أشهر الأولى من العام ٨ آلاف دينار تقريباً مقابل خسائر بنحو ٢٤,١ مليون دينار للفترة المماثلة من عام (٢٠١١)، بنمو في النتائج بأكثر من ١٠٠ في المئة، بينما بلغت أرباح الشركة في الربع الثالث فقط من العام ٢٠ ألف دينار تقريباً مقابل خسائر بنحو ٦٦٥ ألف دينار في الربع المماثل من (٢٠١١)، بارتفاع في النتائج بحوالي ١٠٣ في المئة.

وتُعد «يوباك» صاحبة أكبر نسبة نمو في النتائج داخل القطاع على مستوى التسعة أشهر الأولى من العام الماضي، وكذلك الربع الثالث منه، حيث ارتفعت أرباحها بنهاية التسعة أشهر الأولى من ٢٠١٢ بأكثر من ١٣١٧ في المئة وصولاً لنحو ٤,٧ ملايين دينار، فيما ارتفعت أرباحها بنهاية الربع الثالث من العام الماضي بأكثر من ١٠٩٥ في المئة وصولاً لحوالي ٢٦,١ مليون دينار. وكانت «المعدات» صاحبة أكبر نسبة تراجع في النتائج داخل القطاع بنهاية التسعة أشهر الأولى من ٢٠١٢، حيث سجلت تراجعاً في نتائجها بحوالي ٤٧٢ في المئة، فيما كانت «قيوين» صاحبة أكبر تراجع على مستوى الربع الثالث فقط من العام الماضي مُسجلة تراجعاً تجاوزت نسبته الـ ١٦١ في المئة. كما كانت «البناء» صاحبة السبق داخل القطاع في الإعلان عن نتائج التسعة أشهر الأولى من العام الماضي، حيث أعلنت عن تلك النتائج في ١٧ أكتوبر الماضي، بينما كانت شركة «ميادين» آخر الشركات التي أعلنت عن تلك النتائج، وكان ذلك بتاريخ ٢٧ نوفمبر الماضي.

وجدير بالذكر أن شركتي «ألافكو» و«تعليمية» تتدرجان ضمن قطاع الصناعة، إلا أن سنتهما المالية غير منتظمة، فالأولى تبدأ سنتها المالية في الأول من أكتوبر وتنتهي في ٣٠ سبتمبر من كل عام، بينما تبدأ السنة المالية الثانية في الأول من سبتمبر وتنتهي في ٣١ أغسطس من كل عام، علماً بأن الأخيرة أعلنت اليوم عن بياناتها المالية السنوية للعام المالي المنتهي في ٣١ أغسطس ٢٠١٢ مُحقة أرباحاً بلغت ٤٩٥,٢ ألف دينار تقريباً مقابل أرباح بنحو ٤٥٨,٤ ألف دينار للعام المالي المنتهي في ٣١ أغسطس (٢٠١١)، مُسجلة نمواً في الأرباح بحوالي ٨ في المئة.



الشايح : الصناعة جزء من الأمن العام ولا يمكن بغيرها تحقيق الاكتفاء الذاتي

ولذلك نلاحظ ان الأوضاع السياسية المتأزمة باتت تعرقل مسيرة الاقتصاد بكل جزئياته وحيثياته، والصناعة كغيرها من القطاعات لم تنج من الآثار السلبية التي لحقت بهم نتيجة التآزيم المستمر في الكويت.

وبشكل عام ابدى النقي تفاؤله بانعقاد مجلس الامة الجديد، متمنيا ان يولي المجلس الجديد الاقتصاد الاولوية القصوى، وان تنال الصناعة قسطا وفيرا من هذا الاهتمام، خاصة انها القطاع الأكثر قدرة على خلق قيمة مضافة للاقتصاد المحلي وتوفير فرص عمل وخلق دورة اقتصادية صحية في البلاد.

معاونة الشركات

من جانبه قال نائب الرئيس التنفيذي لإدارة الأصول في شركة كاب كورب فوزي الشايح إن معاونة الصناعة في الكويت معاونة قديمة جدا تتقاسمها كل المصانع والشركات التي تعمل في الكويت، وتتمثل أهم ملامح تلك المعاونة في ندرة القسائم الصناعية، وعدم الاعتماد على المنتجات الوطنية في المشاريع الحكومية، اضافة الى حزمة مشاكل أخرى تتعلق بالتصدير والتصنيع والبيئة، وغيرها من المشاكل التي



أصبحت لا تعد ولا تحصى.

وأضاف تلعب الصناعة دوراً هاماً في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي بلد، كما يرتبط مستوى تقدم الأمم والشعوب بمدى تطورهما الصناعي، مؤكداً ان الاداء المميز لاسهم الشركات الصناعية في البورصة لا يعكس قوة القطاع الصناعي الكويتي والذي يرى فيه مستقبل الاقتصاد الكويتي.

وركز الشايع في حديثه لـ «الصناعة والتنمية» على قضية الاستراتيجية الصناعية في الكويت، مؤكداً ان الكويت تفتقد وضع استراتيجية للاهتمام بالقطاع الصناعي، مشيراً الى ان الصناعة لم توضع حتى الان كخيار استراتيجي بالنسبة للكويت وهو الامر الحتمي الذي كان يجب اتباعه منذ زمن بعيد، فالقطاع الصناعي جزء من امن الكويت وقوتها السياسية، مشيراً إلى كيفية توفير المصانع الكويتية للكويت أمنها الغذائي أثناء الغزو العراقي الغاشم، وذلك عندما لعبت مصانع الأغذية الكويتية دوراً في تحويل المواد الأولية الى مواد تامة الصنع حتى توفر للمواطنين غذاءهم.

وحول مقومات الصناعة في الكويت قال الشايع ان الكويت لديها عدة مقومات ذهبية وتاريخية لإقامة قاعدة صناعية، من اهمها

١- الموقع الجغرافي الذي يتوسط آسيا والعالم العربي، وقد كانت الكويت سابقا تستغل هذا الموقع الجغرافي في التجارة والاستيراد والتصدير.

٢- كما تتوافر المواد الأولية التي تتمناها كل دول العالم وهي النفط والغاز وهي المواد التي تدخل في أكثر من ٢٠ ألف صناعة.

٣- رأس المال والذي يمنع كثيراً من دول العالم من اقامة قاعدة صناعية بسبب غيابه.

وفي الكويت وبفضل الله سبحانه تتوافر لدينا كل هذه المقومات ولكن دون توجيه للصناعة.

وفي النهاية أكد الشايع ان لا تحسن ظاهر لاداء اسهم القطاع الصناعي الا بانتهام معانات الصناعة في الكويت عبر دعم حقيقي للشركات الصناعية من عدة جوانب اهمها



الهاجري : أداء الأسهم الصناعية في ٢٠١٢ متوازن نسبياً مقارنة بأداء السوق

الجوانب التشريعية والاستراتيجية ومن ثم الدعم اللوجستي والخدمي، متوقفاً ان تعلن الشركات الصناعية بنهاية ٢٠١٢ عن نتائج تشغيلية مرضية تدفع عدد من المستثمرين الى استهدافها كاسهم استراتيجي في محافظتهم المالية.

أداء متوازن نسبياً

من ناحيته قال رئيس فريق عرب ٢ انفسست للتحليل المالي والفني المدمج جابر الهاجري، ان الكويت تدور في حلقة مفرغة منذ أكثر من ٥٠ سنة حيث مازلنا نتحدث عن المعوقات التي تواجه الصناعة دون ان نجد حلاً لهذه المعوقات، مشيراً الى معدل نمو الائتمان من البنوك للقطاع الصناعي والذي ارتفع خلال الفترة من ١٩٩٨ الى ٢٠١١ بأكثر من مليار دينار وذلك من مستويات ٣٧٣ مليون دينار الى ٧,١ مليار دينار وهو ما يمثل بشكل واضح دعماً من القطاع المصرفي للصناعة في الكويت سواء كانت نفطية او غير ذلك.

وبين الهاجري ان القطاع الصناعي قادر على التنمية المستقبلية من خلال قدرته على استقطاب القوى العاملة من الشباب المتمرس،

مشدداً على ضرورة تحرك ديوان الخدمة المدنية لتأهيل الكوادر الوطنية للعمل في القطاع الصناعي، مضيفاً انه لابد من ان يكون هناك فهم حقيقي للمؤسسات الصناعية، حيث يوجد ضعف في فهم الخدمات والمفاهيم الصناعية ونقص في التكنولوجيا مما خلق فارقاً كبيراً بين خبرات الصناعة الكويتية «المحلية» وبين الصناعات الخليجية والعالمية.

وبعكس الاراء التي رأت ان اداء اسهم القطاع الصناعي مترجعة، يرى الهاجري ان الاداء جاء متوازناً نسبياً ومتماشياً مع المستوى العام لاداء سوق الكويت للاوراق المالية والذي تراجعت فيه اسعار كل الاسهم خلال ٢٠١٢ متأثرة بالعديد من المؤثرات السياسية والاقتصادية المحلية والعالمية.

ومن وجهة نظره اضاف الهاجري مجموعة اخرى من المعوقات التشغيلية التي تحد من نجاح الصناعات الكويتية وبالتالي من تفوق الاسهم الصناعية في السوق، مشيراً الى البيروقراطية وغياب الاستقلالية عن الشركات الصناعية، حيث مازالت البيروقراطية الورقية تهيمن على القطاع الصناعي لعدم ادخال الانظمة الحديثة في العمل علاوة على افتقار القطاع الى خطة واضحة المعالم لتدريب القوى البشرية.

وذكر الهاجري ان التسويق ايضا يعتبر من اهم مرتكزات الصناعة، وهو الجانب الذي لا يزال ضعيفاً جداً في الكويت فلا توجد منظمات لتنمية الصادرات ولا شركات كبرى للتسويق بعكس ما يحدث في دول صناعية عديدة حيث تسعى الى انشاء شركات ضخمة لتسويق المنتجات خارج الدولة.

وأوضح ان عدم الايمان بالصناعة يعد إحدى أهم المشاكل والترويج لوهم أن الكويت لا تصلح للصناعة أدى الى اهمال هذا القطاع بصورة كبيرة بالرغم من توافر قواعد نجاحه له ، مؤكداً في نهاية حديثه لـ «الصناعة والتنمية» أن اسهم القطاع في البورصة عكست وضع الشركات الحقيقي، متمنيا ان يختلف الوضع في العام الجديد ٢٠١٣ خاصة بعد تفعيل قانون الشركات الجديد والذي سيسهل العديد من الاجراءات البيروقراطية التي تقف على عائق

G.R.P TANKS

NEAMA

**KUWAITI
PRODUCT**



نعمة

عمالق الخزانات العازلة



Al-Shuwaikh Industrial- Block B -Intl. ST.
Tel.: 24839402 / 24839403 - Fax: 24839401
Website: www.unitedneamagroup.com
E-mail: info@unitedneamagroup.com

أجمعوا على أن الحل يكمن في تبني إستراتيجية شاملة بعيدة المدى صناعيون: تقليص الدورة المستندية ودعم المبادرين لتفعيل الدور الحكومي في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة

خاص - «الصناعة والتنمية»:

المطلوب تنفيذها تخصيص أراضٍ مدعومة من الدولة للمبادرين أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتسهيل الإجراءات الخاصة بالتمويل والعمل على تخصيص المرافق الاستثمارية للجمعيات التعاونية لأبناء المنطقة من الشباب، وتبني استراتيجية حكومية شاملة تجاه توفير مناطق زراعية وصناعية وحرفية لإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على اعتبار أن الأراضي هي المشكلة الرئيسة وراء تنفيذ تلك المشاريع. وفيما يلي التفاصيل...

أجمع عدد من الصناعيين وخبراء الاقتصاد على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة عمود فقري لدفع الأداء الاقتصادي في الكويت إلى الأمام مع تزايد الاختلالات الاقتصادية التي تعانيها الحكومة على المدى الطويل ، لافتين إلى أن تفعيل الدور الحكومي تجاه قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بات ملحاً في ظل تذبذب الإيرادات النفطية وضغط الكوادر وزيادة الرواتب التي خلقتها الكثير من المصالح الحكومية في الأيام الماضية. وأشاروا في تحقيق أجرته «الصناعة والتنمية» حول الدور الحكومي المطلوب لتعزيز دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى أنه من بين الحلول



معرفي:

تخصيص ١٠٪ من أراضي الدولة لصالح المبادرين

تخصيص نسبة معينة تصل إلى ١٠ في المئة أو ١٠ في المئة عندما تمنحهم قطع الأراضي الواسعة لاقامة المجمعات التجارية والمولات عليها مثل تلك التي تمنح وفقا لنظام الـ B.O.T، وذلك لصالح اصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لدعمهم واتاحة الفرصة امامهم للاستفادة من وجود مثل هذه المولات، ولكن الحكومة لا تكثر بهذه المسألة.

وأضاف: هناك بديل أكثر سهولة وهو الجمعيات التعاونية التي يمكنها ان تجعل الاولوية في استثمار مرافقها لاءناء المنطقة من الشباب الراغبين في الاستثمار واقامة المشروعات عليها.

واستدرك أن من البدائل الاخرى المرافق الترفيهية المملوكة لشركة المشروعات السياحية التي يمكن مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلالها عن طريق تأجير أكشاك او مواقع يستفيد منها الشباب الطموح والراغب في اثبات ذاته.

وأشار معرفي إلى أن هناك أماكن تخصصها الحكومة بين الحين والآخر لاقامة المشروعات

تخدم الاقتصاد المحلي ، كما ان البنك يقوم من حين لآخر بمبادرات لتطوير ودعم هذا القطاع من خلال تسهيل الاجراءات واللوائح المعمول بها بالتعاون مع الهيئة العامة للاستثمار (المالك للمحفظة)، وكذلك من خلال العديد من الأنشطة الأخرى التي تسهم في توسيع وانتشار المعرفة المتعلقة بأهمية المشروعات الصغيرة لدعم الاقتصاد الوطني.

وحول الرؤى المستقبلية لتعزيز دور البنك الصناعي في الفترة المقبلة رسم الحنيف استراتيجية مستقبلية للصناعات الصغيرة والحرفية بالتعاون مع جميع المؤسسات الصناعية والرسمية والأهلية العاملة في هذا المجال، بحيث تكون هذه الاستراتيجية متكاملة للمشروعات الصغيرة على المستوى الوطني، والتي تحدد دورها في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وترسم أطرها الدولة عبر تشجيع هذا التوجه مع ايجاد كل القوانين والتشريعات المساعدة على تذليل العقبات التي تواجه هذا القطاع.

جمعيات تعاونية

وبدوره ، أوضح الرئيس التنفيذي ونائب رئيس مجلس الإدارة في شركة شراع لإدارة المشاريع داود معرفي أن طول الدورة المستندية للحصول على الترخيص يكبد مؤسسي المشروعات الصغيرة والمتوسطة خسائر باهظة.

وفيما يتعلق بالمعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، لفت معرفي إلى ان شروط التمويل التي تفرضها الهيئة العامة للاستثمار على المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تخدم الاهداف الرئيسة من انشائها، مؤكدا ان وسائل التمويل من خلال الصندوق المخصص لدعم تلك الشركات «غير كافية».

وقال إن من بين الحلول التي تعزز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، والتي تعزز الدور الحكومي



الحنيف:

مشروع مؤلتها محفظة المشاريع الصغيرة منذ ٢٠٠١

في البداية أكد رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب في بنك الكويت الصناعي عبد المحسن الحنيف أن البنك يعد إحدى الدعائم الرئيسة لتطوير وتحديث المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مبيناً أن البنك قدم رؤاه إلى وزارة التجارة والصناعة بشأن مشروع قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي من المتوقع أن يرى النور خلال الفصل التشريعي الحالي.

ولفت إلى أن البنك من خلال إدارته لمحفظة تمويل النشاط الحرفي والمشروعات الصغيرة تقوم بتحقيق توجهات الدولة وأهدافها في مجالات دعم المشاريع الصغيرة، والتي تساهم في رفع مستوى انتاجية الاقتصاد المعتمد على الأيدي العاملة ، والذي سيعمل بدوره على تخفيف العبء الملقى على عاتق أجهزة الدولة في شأن توظيف الكوادر الكويتية.

وبين الحنيف أن المحفظة بدأت نشاطها في دعم المشاريع الصغيرة منذ العام (٢٠٠١)، وحققت نجاحاً ملموساً في هذا الشأن؛ حيث قامت حتى تاريخه بتمويل ما يقارب الـ ٥٠٠ مشروع تتوزع على العديد من الأنشطة التي



المجرن:

**دعم المشاريع الصغيرة
وسيلة فعالة لمعالجة
اختلالات الوظائف الحكومية**

التجارية والصناعية، إضافة إلى أنها أصبحت من العوامل الرئيسة لخلق الوظائف بحسب ما تظهره مؤشرات اقتصادات الدول المتقدمة والنامية، وإن اختلفت المؤشرات فيها، مستدلة على أهمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إحداث نقلة نوعية في الأداء الاقتصادي لدول مثل الصين، وكذلك مصر

به جهات التمويل على الرغم من انه يدخل ضمن دراسة الجدوى.

واقترح معرفي تخصيص ١٠ في المئة من المجمعات ومراكز التسوق المقامة على اراضي الدولة للمشروعات الصغيرة، مشير الى ان أغلبية الاماكن التي تخصصها الحكومة لاقامة المشروعات الصناعية غير مناسبة.

وذكر أن العيب ليس من ادارة الشركات المسؤولة عن تقديم الدعم، ولكن في الآلية التي تفتقر الى تحفيز الشباب مشيراً الى انه على صاحب المشروع الصغير مراجعة ٩ جهات حكومية للحصول على الترخيص، متابعا ان اجراءات تأسيس مشروع برأسمال مليون دينار هي ذاتها لمشروع رأسماله ١٠ آلاف دينار.

معالجات فورية

ومن ناحيتها أشارت جنان بوشهري إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة باتت لها أهمية استراتيجية عظمى في بناء وتطور الدول، من مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، ورغم ذلك فإن البيروقراطية في الكويت تخنق قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وأضافت أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تؤثر بشكل إيجابي على الأداء الاقتصادي في عدة نواح منها تعزيز الحركة



بوشهري:

**تخصيص مناطق
صناعية وحرفية وزراعية
ببنية تحتية متكاملة**

الصناعية عليها لا تكون في معظم الأحيان مناسبة لاحتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة سواء من حيث الموقع، او من حيث امكانية الاستفادة منها.

ما يتعلق باستقدام العمالة، مشيراً الى ان «الخلو» الذي يدفع عند استئجار موقع المشروع لا يدخل ضمن مصروفات التأسيس، ولا تعترف



الاختلالات الوظيفية في القطاع الحكومي وتوفير بدائل وظيفية مدعومة حكومياً ولوجستياً من جانب الحكومة متوقف على تشجيع المبادرين لإقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة على المدى البعيد.

ولفت إلى أن شراء أصول الدولة يكون ضمن شروط الكفاءة العامة، مكرراً أن تحسين الاقتصاد مشروط بتفعيل القطاع الإنتاجي، وهو السبيل الوحيد لضخ السيولة وتحقيق الانتعاش الاقتصادي المطلوب.

وأشار المجرن إلى أنه لا يمكن للتدخل الحكومي الشامل أن ينقذ الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، وإنما تحريك الوضع الاقتصادي من خلال المشاريع الكبرى هو السبيل الوحيد لإنقاذ الأوضاع الاقتصادية الحالية.

خصخصة المشاريع

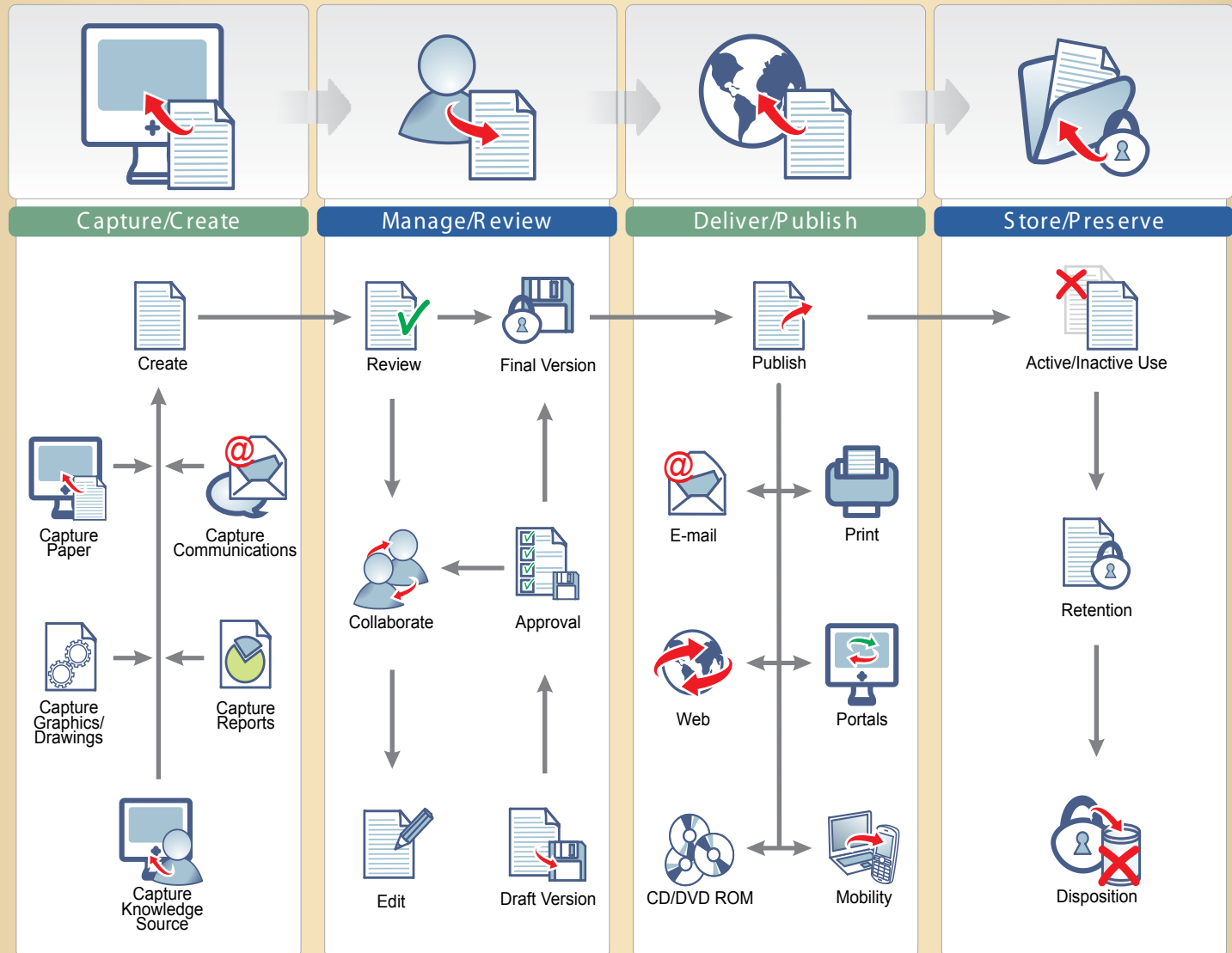
أما الخبير الاقتصادي د.عباس المجرن فقال إن الوضع الاقتصادي المتأزم بحاجة إلى معالجة طويلة الأمد من خلال إنعاش الاقتصاد الحقيقي التشغيلي، الذي سينعكس إيجاباً على القطاع المالي، مبيناً أن تخفيف القيود على التسهيلات الائتمانية وتنفيذ المشروعات الكبرى والسماح للقطاع الخاص بدور أكبر في العمل الاقتصادي من خلال تعزيز برامج التخصيص لبعض القطاعات المملوكة للدولة هي السبيل للخروج من الحلقة المفرغة التي يعيشها رجال الأعمال.

وبين المجرن أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة عليها دور كبير في تعزيز الأداء الاقتصادي على المدى الطويل، مبيناً أن علاج

التي تؤدي فيها تلك المشروعات دوراً بالغ الأهمية في النمو الاقتصادي.

وأوضحت بوشهري أنه بات مطلوباً عن أي وقت مضى العمل إجراء معالجات فورية، من بينها تخصيص مناطق صناعية وحرفية وزراعية ببنية تحتية متكاملة، تخصص للمبادرين ممن يعملون تحت مظلة الشركات الداعمة للمشروعات الصغيرة، والتي تنطبق عليهم شروط الاستفادة من محفظة صندوق الاستثمار الوطني والمحافظ الأخرى.

وبينت أنه من بين تلك الشركات رعاية إحدى محافظ دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأن تحدد مدة استغلال الموقع حسب دراسة الجدوى، وبعدها تسليم الموقع لمبادر آخر، وعدم السماح ببيع واستئجار الموقع، حيث أنه لا يعتبر أصلاً من أصول المشروع.





الكويت استضافت الاجتماع الـ ١٦ للجنة الفنية الخليجية

اللجنة الفنية التي تتولاها دولة الكويت، على تنظيم الاجتماع، وقد رحبت المهندسة عزيزة مال الله مدير إدارة المواصفات والمقاييس بضيوف دولة الكويت، حيث شارك في الاجتماع ممثلو دول مجلس التعاون أعضاء اللجنة الفنية الخليجية لقطاع مواصفات التشييد ومواد البناء وبحضور ممثل الأمانة العامة لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المهندس محمد عبدالله الدبلان.

وقد تم اعتماد عدد (٥) مشاريع ورفع عدد (٥٣) مشروعا للاعتماد في اجتماع اللجنة العامة للمواصفات الخليجية القادم وتوزيع عدد (١٨) مشروعا لبدء الرأي وتبقى (١٨) مشروعا من

بالانتخاب المهندس توفيق بن ابراهيم الجريد ممثل المملكة العربية السعودية وفق أدلة العمل الخليجية، وإدارة أمين اللجنة الفنية المهندسة مريم جمعان القطان كمقرر، حيث أشرفت أمانة

عقدت اللجنة الفنية الخليجية لقطاع مواصفات التشييد ومواد البناء اجتماعها السادس عشر بدولة الكويت خلال الفترة من ١٣-١٤ نوفمبر ٢٠١٢م وقد ترأس الاجتماع





لقطاع مواصفات التشييد ومواد البناء

خطة اللجنة لعام ٢٠١٢ م.

وقد تم خلال الاجتماع مناقشة تقرير اللجنة الفنية الفرعية للمباني الخضراء (TC 6 / SC1)، والتي تتولى أمانتها دولة الامارات العربية المتحدة أمين اللجنة الفنية الفرعية للمباني الخضراء، وقد افادت أمانة اللجنة الفرعية بمقترح سياسة وخطة عمل اللجنة الخليجية للمباني الخضراء لإبداء الرأي والملاحظات تمهيدا لعقد الاجتماع الثاني في مدينة دبي في الفترة ١١-١٢/١٢/٢٠١٢ م.

كما اطلعت اللجنة الفنية الخليجية (TC6) على توصيات الاجتماع الثاني للجنة العليا لكود البناء الخليجي المنعقد في المدينة المنورة في المملكة العربية السعودية الشقيقة خلال الفترة من ٥ - ٦ يونيو ٢٠١٢ م والتقرير الاول للجان الفنية للكودات المكلفة بها دولة الكويت على مستوى دول مجلس التعاون لدول

الخليج العربية وهي كالتالي:

(١) اللجنة الفنية لمقاومة الحريق.

(٢) اللجنة الفنية للمباني الخضراء والاستدامة.

(٣) اللجنة الفنية للحفاظ على الطاقة.

ثم قام ممثل امانة هيئة التقييس مشكورا بشرح معايير تقييم اللجان الفنية الخليجية وآلية تعديل خطط اللجان الفنية والاطلاع على النسخة المحدثة لنظام الدعم الفني الإلكتروني للتطبيقات، وتمت التوصية بتنظيم دورة وورشه تدريبية بكيفية استخدام النظام المحدث من امانة هيئة التقييس.

توصيات عامة :

(١) - تفعيل وتوسيع الاتفاقيات بين هيئة التقييس الخليجية وعدد من منظمات التقييس الدولية (الأوروبية والبريطانية).

٢ - تحديث دليل العمل الفني - أسلوب تنسيق

واخراج المواصفات القياسية (الاصدار رقم ٢ - اغسطس ٢٠٠٧ م) بإصدار جديد ليشمل ما يلي :

١ - وضع نموذج الكتروني جاهز للمواصفة القياسية واللائحة الفنية لكل طريقة (تبني، اعداد، تحديث،...) تتجاوز موضوع تنسيق الخطوط وعدد الأسطر، وتتم فيها تعبئة الحقول المتغيرة في الغلاف والمقدمة فقط من الدولة المعدة.

٢ - فصل نماذج اللوائح الفنية عن نماذج المواصفات القياسية.

٣ - تحديث الدليل ليشمل عدة طرق من التطوير أو التحديث للمواصفات واللوائح مثل تحديث تبني و/أو بإعداد، بجزء أو عدة أجزاء.

اتفاقيات المعالجات التجارية - منظمة التجارة

اعداد : رضوان العناني
خبير اقتصادي وتجاري دولي

دول أخرى بأسعار تقل عن سعرها في سوقهم المحلية (متعللين بأن تلك هي القيمة الطبيعية) أو بأثمان أقل من التكلفة الكلية للإنتاج، وفي هذه الحالة يجوز للدولة المتضررة أن تفرض رسوم مكافحة إغراق مساوية لهامش الإغراق إذا أمكن تحديده، أو بأساليب حسابية محددة.

الضرر على الصناعات المحلية

ويستند الضرر الذي يسببه الإغراق على الصناعة المحلية إلى عاملين أساسيين هما: الأول: حجم الواردات المفرقة وأثرها على الأسعار في السوق المحلية للمنتجات المماثلة. والثاني: الأثر اللاحق لهذه الواردات على المنتجين المحليين لمثل هذه المنتجات. وفيما يتعلق بحجم الواردات المفرقة، فهي تتمثل في الزيادة في حجمها المطلق بالنسبة للإنتاج أو للاستهلاك في الدولة المستوردة. أما بالنسبة لأثر الواردات المفرقة على الأسعار فهو يتمثل أيضاً في التخفيض الكبير في سعر الواردات المفرقة بالمقارنة بسعر المنتج المماثل في البلد المستورد، أو ما إذا كان من شأن هذه الواردات أن تؤدي إلى تقليص الأسعار إلى حد كبير أو منع الأسعار من زيادات

فقد روعي عند وضع الأحكام والضوابط الخاصة بها ضرورة تحقيق التوازن ما بين حقوق والتزامات مختلف الأطراف، بحيث لا تجور إجراءات حماية الصناعة المحلية على حقوق سائر الأطراف الأخرى، وذلك لتحقيق فرص المنافسة العادلة بين الصناعات على المستوى العالمي.

الإغراق

تميز الاتفاقية بين الإغراق والممارسات البسيطة التي تتمثل في المبيعات القليلة المنخفضة السعر التي لا تؤثر على الصناعات المحلية، والفيصل في تحديد الإغراق هو العلاقة بين سعر المنتج المستورد وقيمه الطبيعية الحقيقية، لذلك يعتبر المنتج مفرقا إذا كان سعر تصديره أقل من السعر المقارن لمنتج مثيله تم وضعه من خلال الآليات الطبيعية للتجارة في البلد المصدر لهذا المنتج. والذي يجب وضعه في الاعتبار عند تقدير القيمة الطبيعية لاثبات حالة الإغراق من عدمه، هي الأسعار التي يتم دفعها. أو التي يمكن دفعها من خلال النهج الطبيعي للتجارة بواسطة الزبائن العاديين في الدولة المصدرة، وعموما يحدث الإغراق عندما يبيع المصدرون سلعهم في أسواق

لقد سعى المجتمع الدولي طويلا من خلال جولات الجات المختلفة وحتى نهاية جولة أوروجواي في أبريل عام ١٩٩٤ إلى تحرير التجارة الدولية، وإزالة القيود والعوائق التي تحد من نفاذ مختلف المنتجات الى الاسواق العالمية، وتحقيق مستويات أعلى من النمو الاقتصادي العالمي. وفي هذا الإطار، فقد كان الحرص بالغاً أثناء أعمال جولة أوروجواي والمؤتمرات الوزارية التي تلتها على ألا يترتب على تحرير التجارة الدولية إلحاق الضرر بالصناعة المحلية في دولة الاستيراد. لذلك فقد تم الربط بين تحرير التجارة وحظر الممارسات التجارية الضارة، بحيث تكون التجارة حرة وعادلة. وعمل المجتمع الدولي على صياغة اتفاقات المعالجات التجارية، وهي اتفاق مكافحة الإغراق، واتفاق الدعم والتدابير التعويضية، واتفاق الوقاية، وذلك بغرض توفير الحماية للصناعات المحلية في مختلف دول العالم. ولمواجهة الممارسات الضارة في التجارة الدولية،



العالمية آلية قوية لحماية الصناعة الوطنية

متضمنة أسلوب رفع القضايا وكيفية حساب هوامش الإغراق، وتطبيق الإجراءات الوقائية، وتحديد مدى الأضرار، والفترة الزمنية لتنفيذ الإجراء المتخذ، وأسلوب تسوية النزاعات.

تزايد النشاط العالمي لحماية الصناعات المحلية

لقد كان استخدام إجراءات مكافحة الإغراق قبل عام ١٩٩٥ مقتصرًا فقط على القليل من الدول المتقدمة مثل استراليا وكندا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة

والمكسيك إلا أنه منذ إقرار اتفاقات منظمة التجارة العالمية تزايدت أعداد الدول التي أصدرت قوانين مكافحة الإغراق بطريقة ملحوظة. ويوجد الآن ٦٤ دولة

طبقاً لأحدث معلومات في ٢٠١٢. وضعت قوانينها وانظمتها الخاصة، كما يشير الواقع

أو زيادة كبيرة وشيكة في قدرته مما يكشف عن احتمال حدوث زيادة كبيرة في الصادرات المفرقة، مع مراعاة مدى توافر أسواق تصدير أخرى لامتناس طاقاته التصديرية.

٣. ما إذا كانت الواردات تدخل بأسعار سيكون لها أثر انكماش كبير على الأسعار المحلية ومن شأنها أن تزيد الطلب على مزيد من الواردات.

٤. تزايد المخزون من المنتج المستورد المتوقع قيامه بالإغراق.

قواعد مكافحة الإغراق

لقد أتاح اتفاقية مكافحة الإغراق، لكل الدول فرض رسوم مكافحة إغراق لحماية منتجهم من الأضرار الناتجة عن الواردات من السلع وليس الخدمات المفرقة، وأصبحت الإجراءات المطبقة دولياً عالية بكل المقاييس. وقد عكس هذا الموقف مدى تفهم هذه الدول للمخاطر التي يمكن أن تلحق بصناعاتهم المحلية ورغبتهم الأكيدة في حمايتها في ظل التحرير الكامل للتجارة. وقد أقرت الاتفاقية عدة قواعد لتنفيذ تحقيقات مكافحة الإغراق

كانت ستحدث لولا هذا الإغراق.

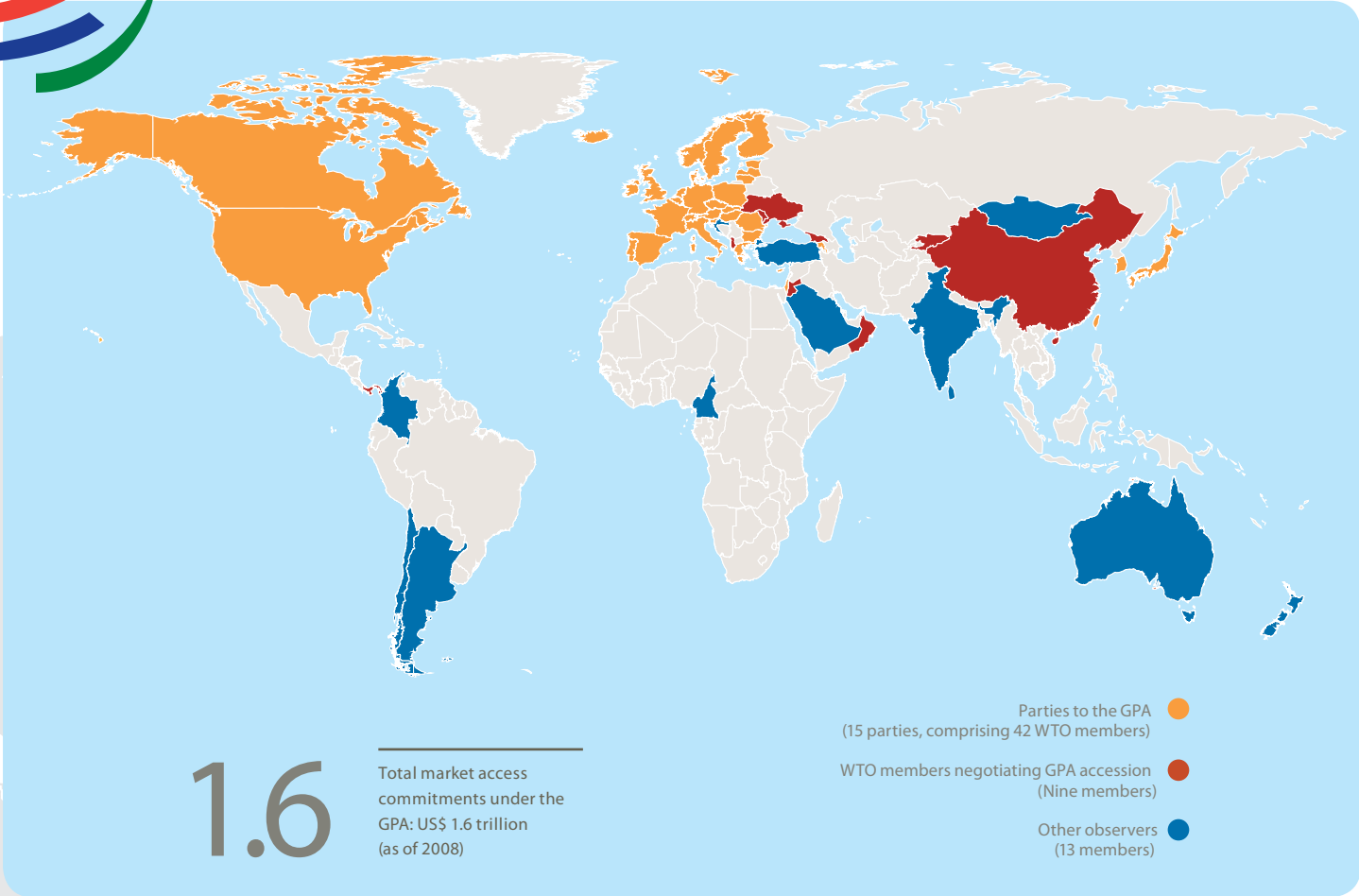
ويشمل بحث أثر الإغراق على الصناعة المحلية المعنية تقييماً لكل العوامل والمؤثرات الاقتصادية ذات الصلة التي تؤثر على حالة الصناعة، بما فيها الانخفاض الفعلي والمحتمل في المبيعات أو الأرباح أو الناتج أو النصيب السوقي أو الانتاجية أو عائد الاستثمار أو الاستغلال الأمثل للطاقت، والعوامل التي تؤثر على الأسعار المحلية، وحجم هامش الإغراق، والآثار السلبية الفعلية أو المحتملة على التدفق النقدي والمخزون والعمالة والأجور والنمو والقدرة على تجميع رؤوس الأموال أو الاستثمارات.

التهديد بالضرر

ويمثل التهديد بتوقع الضرر المادي الوشيك على الصناعة المحلية أيضاً أحد أهم الأسباب التي قد توجد وضعا يتطلب من الدولة التدخل بإجراءات للحماية من الإغراق، ويتحدد مثل هذا الخطر من خلال:

١. رصد معدل زيادة كبيرة في الواردات المفرقة إلى السوق المحلية مما يكشف عن احتمال حدوث ضرر للصناعات المحلية.
٢. وجود سلعة بكميات كبيرة متوافرة للمصدر





خلال عام ٢٠٠٠ موجهة اساسا ضد أوروبا بنسبة ٣٥٪، وضد اسيا بنسبة ٣٥٪، تليها أمريكا الشمالية بنسبة ٢٠٪، وأمريكا اللاتينية بنسبة ٩٪، وإفريقيا بنسبة ١٪، وكانت منتجات المعادن تعد أكثر المنتجات تعرضا للإجراءات الكندية لمكافحة الإغراق، حيث بلغت ٦٦٪ يليها قطاع الأغذية والزراعة ١٣٪، ولقد تم تقدير تأثير إجراءات مكافحة الإغراق الكندية بما يقرب من المليار دولار من الواردات في عام ١٩٩٨ أو أقل من ١٪ من إجمالي الواردات. وعلى الجانب الآخر فقد تعرضت الصادرات الكندية لإجراءات مكافحة الإغراق ففي عام ٢٠٠٠ طبق ما يقرب من ١٪ من كل الإجراءات العالمية تجاه الصادرات الكندية، وكانت الإجراءات الأمريكية هي أكثرها، وتمثلت في سبعة إجراءات، وكل من المكسيك وأستراليا وجنوب إفريقيا والصين إلى إجراء واحد وثلاثة إجراءات.

وجنوب إفريقيا ١٣)، ويمكن مقارنة ذلك باعداد الإجراءات التي اتخذتها الدول التي تعد من المستخدمين التقليديين مثل كندا (١٤)، والولايات المتحدة (٢٤)، والاتحاد الأوروبي (٤١)، وأستراليا (٥)، والمكسيك ٧.

كندا كنموذج للتوسع في آليات مكافحة

على الرغم من أن كندا من الدول القليلة التي مارست مكافحة الإغراق قبل عام ١٩٩٥، إلا أنها توسعت الآن في استخدام هذه الآلية، ولقد بلغ عدد الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمكافحة الإغراق ٧٪ من إجمالي الإجراءات العالمية عن عام ٢٠٠٠، التي مثلت الولايات المتحدة الأمريكية منها بنسبة ٢٢٪ والاتحاد الأوروبي بنسبة ٢٠٪ باعتبارهم أكبر المدافعين عن صناعاتهم المحلية.

ولقد كانت الإجراءات التي طبقتها كندا

العملي إلى تزايد العدد الاجمالي لإجراءات مكافحة الإغراق الجديدة التي طبقتها الدول حيث زادت من ١٢٩ إجراء في عام ١٩٩٤ إلى ٢٦٩ إجراء في عام ٢٠٠٠، وكانت أكثر القطاعات تأثرا هي المعادن الاساسية خاصة الطلب بنسبة ٣٩٪، يليها قطاع الكيماويات بنسبة ١٣٪، و ١ لبل ستيك بنسبة ٤٪. وتؤكد بيانات سكرتارية منظمة التجارة العالمية أن دولا عديدة من المستخدمين الجدد قد استخدمت هذه الآلية، ففي عام ٢٠٠٠ اتخذت الأرجنتين ١٦ إجراء والبرازيل ٩،





- ◆ Stretch Film
- ◆ Shrink Film
- ◆ PVC Shrink Film
- ◆ Bubble Film
- ◆ Strapping Rolls
- ◆ Clear & Brown Tape
- ◆ Vacuum Pouches
- ◆ Cling Film

جهاز تفريغ الهواء عند تعبئة المنتج
Vacuum Packing Machine



ماكينة لحام أتوماتيك
Table Top Automatic Sealer



طابعة سريعة للطباعة على العبوات
Codajet 6000 Inkjet Printer



طابعة سريعة للطباعة المتحركة
Handy Mobile Inkjet Printer



ماكينة لحام
Foot Sealer

جهاز كشف معدات معدنية
Conveyer Systems For Metal Detectors



ماكينة تغليف أتوماتيك
Automatic Magazine Packing Machine



مواد التغليف الاستهلاكية
Packaging Consumables



جهاز تغليف حراري نصف أتوماتيك
Ecomodular Sealer + Tunnel



ماكينة حزم
Strapping Machine



جهاز تغليف الطبلات
للشحن والتصدير
Pallet Wrapping Machine



ماكينة تغليف أفقية
Horizontal Flow Wrapper



جهاز تغليف حراري
Shrink Wrapping



جك إلكتروني (رافعة صغيرة)
Fork Pallet Scale



ماكينة إغلاق الكراتين بالتيب
Carton Sealing Machine



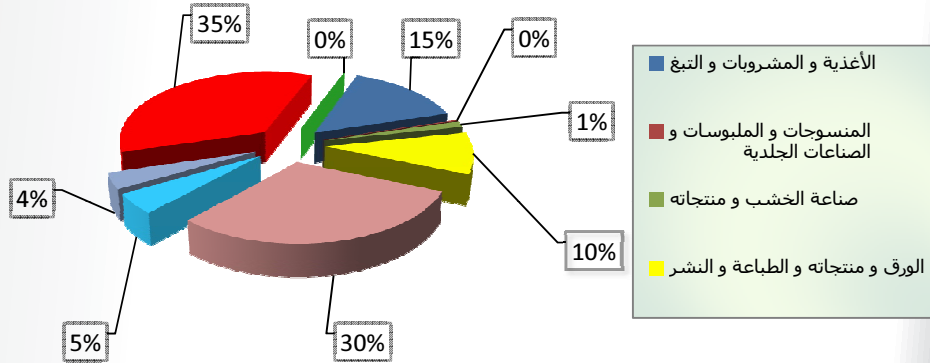
ماكينة تعبئة الحبوب
Vertical Form Fill Seal Machine



الإعفاءات الجمركية عن الأنشطة

ارتفاع عدد المنشآت الصناعية المرخصة إلى ١١٠٨

الإعفاءات الجمركية موزعة حسب النشاط الصناعي خلال الفصل الثالث
من العام ٢٠١٢
(القيمة بالدينار الكويتي)



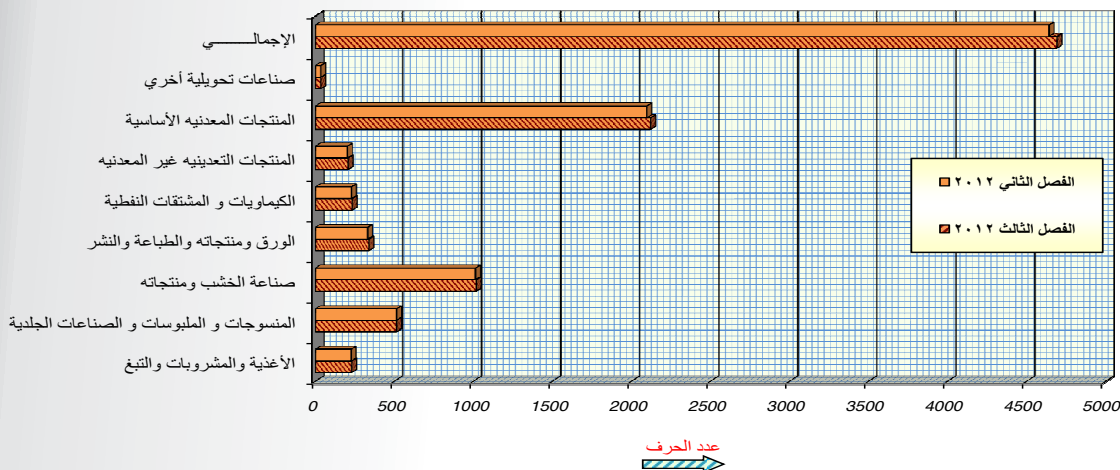
قطاع المنتجات المعدنية الأساسية المصنعة بـ (٣٠١ منشأة، كما ارتفع عدد الحرف في الكويت إلى ٤٦٩ حرف بزيادة ٥٠ حرف.

صناعية مقارنة بـ (١١٠٧ منشأة في الفصل الثاني بزيادة قدرها منشأة صناعية واحدة خلال الفصل الثالث، حيث جاء في المقدمة

أظهرت النشرة الفصلية الصناعية (الفصل الثالث) لعام ٢٠١٢م ارتفاع عدد المنشآت الصناعية إلى ١١٠٨ منشأة

عدد الحرف الصناعية موزعة حسب النشاط الصناعي

للفصل الثالث ٢٠١٢ مقارنة بالفصل الثاني ٢٠١٢

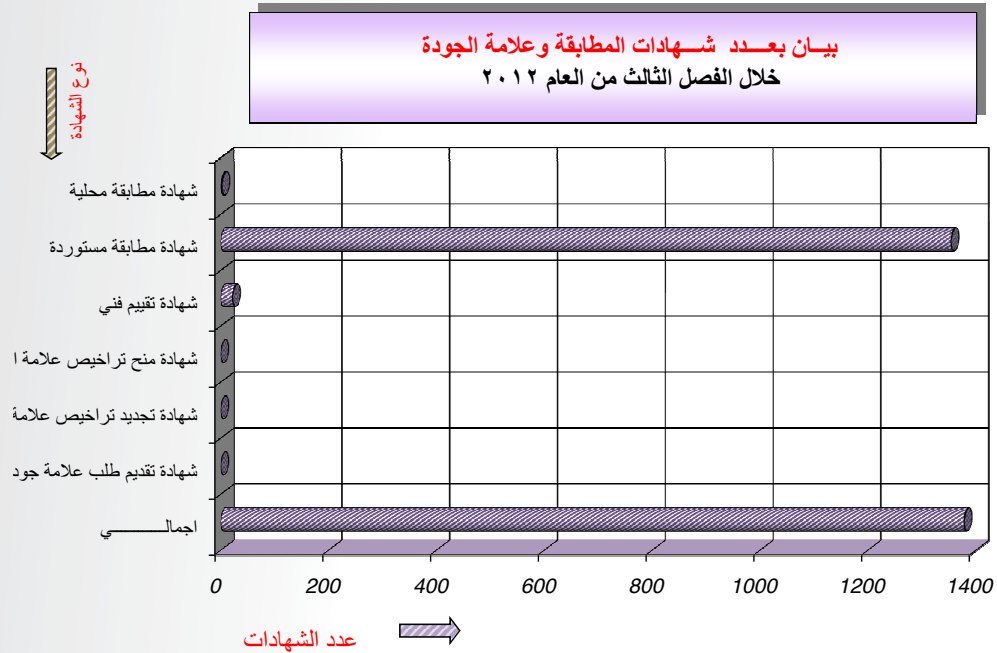


الصناعية بلغت ٦,٢ ملايين دينار منشأة والحرف الصناعية تصل إلى ٤٦٩١ حرفة

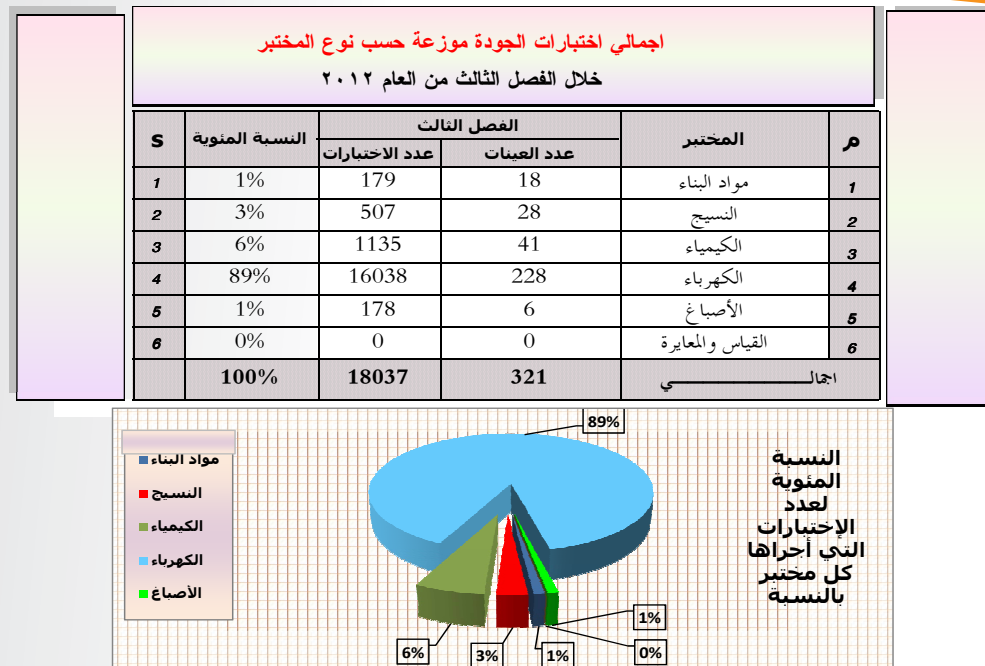


وقد حظي قطاع المنتجات المعدنية الأساسية بزيادة وصلت ٢٤ حرفة صناعية. وقد بلغت قيمة الواردات الصناعية ١٢٤,٥ مليون دينار، بينما بلغت قيمة الإعفاءات الجمركية ٦,٢ ملايين دينار. استفادت منها ١٣٣ منشأة صناعية، وقد حظيت المنتجات المعدنية الأساسية المصنعة بأكبر قيمة إعفاءات بلغت ٢,٢ مليون دينار بنسبة ٣٥٪ من إجمالي الإعفاءات، استفادت

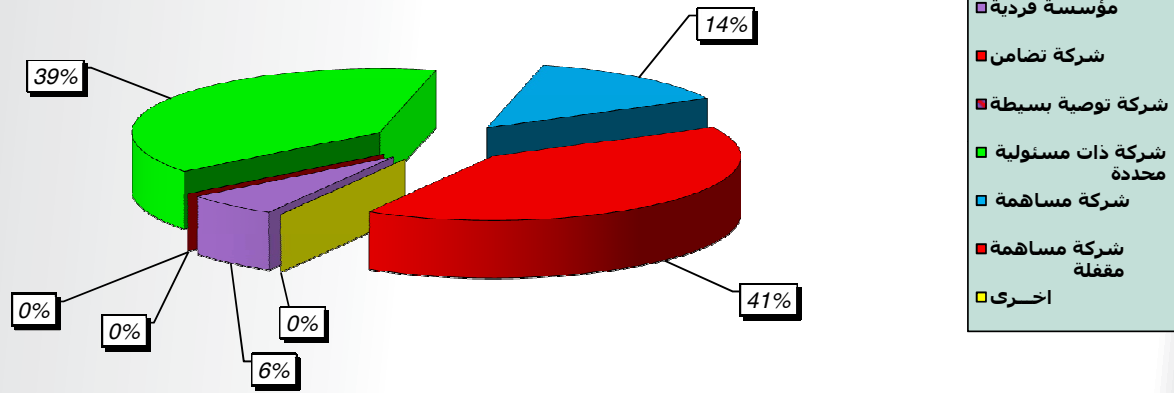




منها ٣٠ منشأة صناعية، وقد جاء قطاع الكيماويات والمشتقات النفطية في المرتبة الثانية، حيث بلغت قيمة الإعفاءات ٩, ١ مليون دينار بنسبة ٣٪ من إجمالي الإعفاءات استفادت منها ٣٧ منشأة صناعية وذلك خلال الفصل الثالث. في حين بلغ عدد الموافقات الممنوحة للصناعات الصغيرة إلى ٢٨٣ موافقة، كما هي في الفصل الثاني، كما بلغت معاملات المراجعين في مجال التراخيص الصناعية ٧١٨٦ مراجعة. وقد أجرت مختبرات الجودة بالهيئة نحو



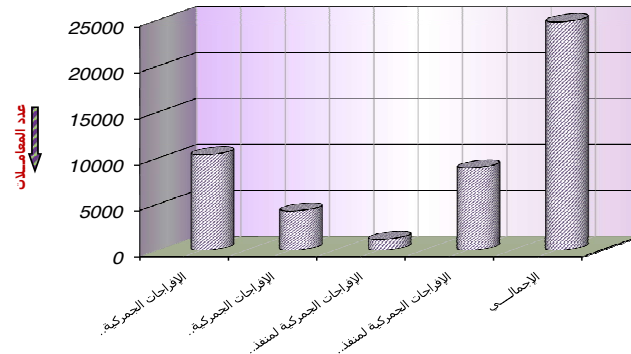
الإعفاءات الجمركية موزعة حسب الكيان القانوني خلال الفصل الثالث من العام ٢٠١٢



١٨٠٣٧ اختباراً على العينات، وذلك بمختبرات الهيئة المختلفة، وقد كشفت الإحصائية أن محطات ضخ مياه التبريد قد حققت إيرادات إجمالية بلغت ٢,٧٢٣,٩١١ ديناراً كويتياً خلال ذلك الفصل. أما إجمالي شهادات المطابقة وعلامة الجودة خلال الفصل الثالث بلغت ١٣٧٩ شهادة، وبلغ إجمالي معاملات الإفراجات الجمركية خلال ذلك الفصل ٢٤٨٣٠ معاملة.

الإفراجات الجمركية خلال الفصل الثالث ٢٠١٢

البيان	عدد المعاملات			الإجمالي
	يوليو	أغسطس	سبتمبر	
الإفراجات الجمركية لمنفذ الشويخ	1444	4023	4921	10388
الإفراجات الجمركية للمنفذ البري	971	1331	1980	4282
الإفراجات الجمركية لمنفذ الشعبية	283	520	405	1208
الإفراجات الجمركية لمنفذ المطار	3361	2536	3055	8952
الإجمالي	6059	8410	10361	24830



«الهيئة» تكرم بطل الدورة الثامنة لسباعيات كرة القدم



شهدت ملاعب الهيئة العامة للشباب والرياضة (ساحة السرة) في يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٢/١٢/١٢ انطلاق فعاليات الدورة الثامنة لسباعيات كرة القدم لموظفي الهيئة العامة للصناعة على، وذلك تحت رعاية وحضور مدير عام الهيئة العامة للصناعة السيد/م. براك عبد المحسن الصباح والسيد/م. فهاد سحاب المطيري نائب المدير العام لشؤون المواصفات والخدمات الصناعية.

وقد توج فريق إدارة نظم المعلومات ودعم القرار بطلاً لهذه الدورة وحمل كأس البطولة بتفوقه على فريق مركز الخدمة المتكاملة بثلاثة أهداف مقابل هدفين بالركلات الترجيحية بعد انتهاء المباراة بتعادل الفريقين ٢/٢، حيث شاركت في هذه الدورة ٨ فرق من إدارات الهيئة.

حضر اللقاء السيد/باول داود المدير التنفيذي لعمليات الشؤون الإدارية لقطاع الخدمات المصرفية في البنك التجاري والسيد /فلاح المانع مدير البنك التجاري الكويتي فرع الفحيحيل الراعي الرسمي للأنشطة الرياضية بالهيئة العامة للصناعة، كما حضر السيد/داود الداود مدير إدارة الرياضة للجميع والسيد/حامد المهزيم نائب مدير إدارة المكتب الفني

لقطاع الرياضة والسيد / أحمد الصايغ رئيس قسم الساحات الرياضية والسيد / محمود أبل مدير إدارة المكتب الفني لقطاع الرياضة،





كما حضر السادة / أعضاء مجلس إدارة نقابة
العاملين بالهيئة.
وبهذه المناسبة أعرب السيد/ سالم المهنا
رئيس اللجنة الرياضية عن سعادته بنجاح
البطولة، والتي تقام سنويا لموظفي الهيئة
من قبل اللجنة الرياضية ووجه الشكر لمجلس
إدارة نقابة العاملين بالهيئة على الدعم
المادي الذي قدم لهذه البطولة، كما شكر كل
من ساهم في تحقيق نجاح الدورة.





- ◆ Stretch Film
- ◆ Shrink Film
- ◆ PVC Shrink Film
- ◆ Bubble Film
- ◆ Strapping Rolls
- ◆ Clear & Brown Tape
- ◆ Vacuum Pouches
- ◆ Cling Film

جهاز تفريغ الهواء عند تعبئة المنتج
Vacuum Packing Machine



ماكينة لحام أوتوماتيك
Table Top Automatic Sealer



طابعة سريعة للطباعة على العبوات
Codajet 6000 Inkjet Printer



طابعة سريعة للطباعة المتحركة
Handy Mobile Inkjet Printer



ماكينة لحام
Foot Sealer

جهاز كشف معدات معدنية
Conveyer Systems For Metal Detectors



ماكينة تغليف أوتوماتيك
Automatic Magazine Packing Machine



مواد التغليف الاستهلاكية
Packaging Consumables



جهاز تغليف حراري نصف أوتوماتيك
Ecomodular Sealer + Tunnel



ماكينة حزم
Strapping Machine



جهاز تغليف الطبليات
للتصدير والتصدير
Pallet Wrapping Machine



ماكينة تغليف أفقية
Horizontal Flow Wrapper



جهاز تغليف حراري
Shrink Wrapping



جك إلكتروني (رافعة صغيرة)
Fork Pallet Scale



ماكينة إغلاق الكراتين بالتيب
Carton Sealing Machine



ماكينة تعبئة الحبوب
Vertical Form Fill Seal Machine



دلال

زيت دوار الشمس



شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية
KUWAIT FLOUR MILLS & BAKERIES CO.



مكائن عد وكشف التزوير ومكائن عد وفرز وكشف التزوير

NOTE COUNTING MACHINE, NOTE SORTER, NOTE COUNTING & COUNTERFEIT DETECTION MACHINE

LAUREL



DIGI

MEGATEX

sbm

HUIJIN

BTRCH

neopost

OXASHAC-SYS



SB 9



SB 2000



K2



G1



X7

مكائن عد الخردة، عد وربط الخردة، عد الأوراق النقدية، حزم الأوراق النقدية

COIN COUNTING MACHINE, COIN COUNTING & WRAPPING, NOTE STRAPPING, BANKNOTE BANDING MACHINE



SBM 90



ZK 400 BL



K 8



PV 30



LPC 2



C 2000



طابعة باركود
Barcode Printer



مقياس رافعة
Crane Scale



ماكينة عد وفرز وإيداع
Cash Acceptance System



ماكينة طي ووضع المستندات في الأظرف
Auto Mailer



Moving Text Display



أجهزة تنظيم الدور
Queue System



موازين إلكترونية
Weighing Scales



شاشة عرض أسعار العملات
Exchange Rate Board



قاعدة مسطحة
Platform Scale

